الأمم المتحدة

A/55/PV.56

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٥٦**
الخميس ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/55/172 وAdd.1)

مشروع القرار (A/55/L.7)

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن وفد جمهورية بيلاروس يرحب بالسفير فيليب بيريز روكي، وزير خارجية كوبا. وإن حضور رئيس الجهاز الدبلوماسي الكوبي يؤكد على أهمية الموضوع الذي تناقشه الجمعية في الجلسة العامة اليوم.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة تنظر في هذا البند كل سنة، فلا يسعنا إلا أن نقر بالطبيعة الخاصة لهذا النقاش في سياق جمعية الألفية هذه. وتبين كل المناقشات الأخيرة في الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع تيار الاعتراض المتنامي على هذه التدابير الاقتصادية القسرية والأحادية الجانب التي تطبق لأغراض سياسية.

وفي الدورة الرابعة والخمسين، بادرت جمهورية بيلاروس، مع الأغلبية الساحقة من الدول، بالتصويت مؤيدة للقرار ٥٤/٢١ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بشأن ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. ولذا، تؤكد بيلاروس التزامها بمبدأ احترام المبادئ الأساسية للسيادة المتساوية للدول، ولعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدولية.

ولقد دعت بيلاروس دائما إلى إلغاء القوانين والتدابير التي طبقت ولا تزال تطبق على أساس أحادي ضد دول أعضاء. والانعكاسات التي تترتب على هذه التدابير خارج أراضيها تمس سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة لرعايا تلك الدول أو لأشخاص يخضعون لسلطتها، وتمس كذلك حرية التجارة والملاحة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واستنادا إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن بيلاروس لم تطبق، ولن تطبق أبدا، وليس في نيتها أن تطبق أي إجراءات أو قوانين من هذا القبيل. وتعتقد بيلاروس أن النزاعات الدولية لا بد أن تسوى عن طريق المفاوضات على أساس احترام مبادئ المساواة والمصلحة المشتركة.

إن حكومة بلدي على اقتناع بأن كل الظروف الأساسية اللازمة أصبحت مهيأة لتسوية تدريجية للنزاع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. وندعو الطرفين إلى تعزيز جهودهما تحقيقا لهذا الهدف.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): منذ تسع سنوات متتالية والجمعية العامة تناقش مسألة الحصار الاقتصادي، والتجاري، والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لتقرير الأمين العام.

وفي الوثيقة النهائية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة بلدان عدم الانحياز أدانت الدول الأعضاء استمرار التطبيق الأحادي الجانب للإجراءات الاقتصادية القسرية وغيرها من الإجراءات ضد عدد من البلدان النامية، ودعت الدول إلى عدم الاعتراف بمثل هذه الأعمال. كما دعت الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أو تطبيق مثل هذه الإجراءات القسرية – مثل قانوني هيلمز – بيرتون، وداماتو – كنيدي.

وعلى نفس المنوال، شددت قمة الجنوب على ضرورة أن تبادر البلدان المتقدمة النمو إلى إلغاء القوانين والأنظمة ذات الآثار السلبية التي تتجاوز أراضيها وغيرها من الإجراءات الاقتصادية الأحادية القسرية التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وفي كل من السنوات الثماني الماضية، دعت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، الدول إلى الامتناع عن إقرار أو تطبيق قوانين ذات آثار تتجاوز أراضيها.

إن وفد بلدي يعرب عن أسفه، لأنه على الرغم من النداءات والقرارات العديدة التي صدرت عن الجمعية العامة، لم تبادر الولايات المتحدة بعد إلى وضع حد لهذه الإجراءات الأحادية التي مازالت تؤثر بشدة على الوضع الاقتصادي–الاجتماعي في كوبا. ولقد لاحظنا باهتمام الإجراءات المحدودة التي اتخذتها الولايات المتحدة من أجل تعزيز الاتصالات الإنسانية مع كوبا، إذ حررت بصورة جزئية اللوائح الخاصة بالإمدادات من الأدوية والسلع الغذائية، وسمحت برحلات الطيران العارض بين كوبا والولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد علم وفدي بأسف شديد أن معظم هذه الاجراءات الانتقائية لم تسهم في تخفيف هذا الحصار، بل إنها أعادت تأكيد الإطار التشريعي المعقد الذي صدر في ظله الحصار.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا ترك آثارا خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كوبا طوال عام ١٩٩٩ وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠. والحصار والتشريعات المرتبطة به إنما يشكل عائقا أساسيا لانتعاش الاقتصاد الكوبي، وبالتالي فإنه يعوق الأداء الطبيعي للخدمات الاجتماعية، مما يؤثر على الظروف المعيشية للسكان الكوبيين.

إن وفد بلدي يعترض بشدة على التطبيق الجائر لإجراءات مثل قانون توريشيللي، وقانون هيلمز – بيرتون والإجراءات الحصارية الأخرى، وندعو إلى إنهاء هذا الحصار. وترى ميانمار أن مبادرة الدول الأعضاء إلى إقرار وتطبيق قوانين وأنظمة تؤثر انعكاساتها خارج أراضيها على

سيادة دول أخرى، وعلى المصالح المشروعة لكيانات وأشخاص يخضعون لولايتها، وعلى حرية التجارة والملاحة ومبادئ القانون الدولي المعتمدة دوليا.

وبغية النهوض بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإن وفد ميانمار، وبما يتسق مع مواقفه التي اتخذها في السنوات السابقة، سيصوت لصالح مشروع القرار A/55/L.7.

السيد مانغاشي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): مثلما فعلت في مناسبات عديدة سابقة، تخاطب جمهورية تترانيا المتحدة الجمعية حول بند جدول الأعمال هذا لكي تدعو إلى رفع الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتأسف تترانيا إذ أنه، بالرغم من النداءات العديدة الصادرة من هذه المنصة وقرارات هذه الجمعية، لم تتمكن الولايات المتحدة حتى الآن من إنهاء التدابير الانفرادية التي فرضتها على شعب وحكومة كوبا. ونأسف بصفة خاصة لأن تلك التدابير قد تسببت في معاناة لا مبرر لها للشعب الكوبي لدرجة جعلت البابا يوحنا بولس الثاني يتأثر بذلك في العام الماضي وأصدر التماسا خاصا باسم هذا الشعب. ذلك الالتماس والنداءات التي أصدرناها لا زالت تدفع إحساسنا بالإلحاح في طلب العدالة للشعب الكوبي.

ومن وجهة نظرنا، فإن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا هو أيضا لمصلحة شعبي وحكومتي البلدين، بالرغم من ميولهم الأيديولوجية المختلفة. إن الصراع القائم هو نتيجة للحرب الباردة، والتي تبددت منذ حين. إننا نأمل مع دخولنا الألفية الجديدة أن يصبح ممكنا دفن بقايا الحرب الباردة بشكل نهائي.

إن ما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون هو تشريع رفضته الجمعية وحركة عدم الانحياز وغيرهما. فتطبيق تلك القوانين خارج الولاية الإقليمية أمر لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتغاضى عنه. إنه انتهاك لحرمة مبادئ ميثاق هذه المنظمة المتعلقة بالمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، تماما مثلما يخرق مبدأ حرية التجارة والملاحة.

ونأمل أن تلتفت الولايات المتحدة إلى هذه النداءات التي تنطلق من الجمعية العامة والتي تهيب بها للدخول في حوار مع كوبا، بهدف إنهاء الحظر وتطبيع العلاقات بين البلدين. ولن يكون في هذا مصلحة كبرى لشعبي الدولتين فحسب، بل سيخدم أيضا المجتمع الدولي برمته.

السيد تيللو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هي المعيار الثابت للسلوك الذي يحكم علاقات المكسيك مع الدول الأخرى، وكما يحفظ قدسيتها دستور الجمهورية المكسيكية.

لقد ظل بلدي يرفض دائما، انطلاقا من عقيدة راسخة ومن حس تاريخي، فرض تدابير قسرية في العلاقات الدولية بصورة انفرادية.

والمكسيك ملتزمة باحترام حقوق كل الدول غير القابلة للتصرف في اختيار نظامها الاقتصادي، وكذلك نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي، وفق إرادة شعوبها. لهذا السبب، لم تسن المكسيك أو تطبق أية قوانين لها آثار تجاوز الولاية الإقليمية، وتعيد حكومة بلادي التأكيد على أن الصكوك التي تتعارض مع سيادة دول أخرى، مثل ما يعرف باسم قانون هيلمز - بيرتون، ليست مقبولة في ضوء القانون الدولي وتناقض الأهداف والمبادئ التي ألزمنا أنفسنا جميعا بها عند التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو.

لقد حثت أغلبية ساحقة في الجمعية العامة خلال الثماني سنوات الماضية الدول الأعضاء على الامتناع عن سن وتطبيق قوانين تجاوز الولاية الإقليمية. واليوم سوف نفعل ذلك للمرة التاسعة.

هذا النداء من المجتمع الدولي، والمرتكز على المنطق والقانون والأخلاق، لا ينبغي تجاهله. الامتثال مطلوب من أجل التوافق الذي ينبغي أن يعم بين جميع الدول، على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل دولة والتزاماتنا في إطار القانون الدولي.

ولا يمكن أن ننسى أن الحظر المفروض على كوبا له تأثير سلبي على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي منذ أكثر من أربعين عاما لتحقيق الرفاه، وله أيضا عواقب ضارة على القطاعات الأكثر ضعفا في المجتمع، مثل الأطفال والنساء والمسنين.

يتعين وقف الحظر ضد كوبا. نحن بحاجة إلى التغلب على هذا التعصب البغيض بدون شرط وبلا تأخير، حيث أنه بالاتحاد فقط والاعتراف بخلافاتنا، التي يثيبها تنوعنا، ومن خلال الحوار الصريح ولكن القائم على الاحترام، سوف نتمكن من ترجمة آمال مؤسسي منظمتنا إلى واقع ونحقق عالما كامل الإنسانية، على أساس طموحاتنا المشتركة من أجل السلام والعدالة والمساواة والحرية.

وسوف تواصل المكسيك انتهاج درجة عالية من التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري مع كوبا، الدولة التي نرتبط معها بالتاريخ والجغرافيا والثقافة، وكذلك تصميمنا الثابت على بناء مصيرنا الوطني على أساس حر ومستقل.

وفقا لموقفنا المبدئي الراسخ، سوف تصوت المكسيك، مثلما فعلت بالنسبة لمشروعات القرارات المماثلة في الأعوام الثمانية الماضية، لصالح مشروع القرار المدرج في الوثيقة (A/55/L.7).

السيد نغوين ثانه تشاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): اتخذت الجمعية العامة طوال الأعوام الثمانية الماضية قرارات عديدة تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وضع حد فوري لسياسات الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي والحصار المفروضة على جمهورية كوبا. ومما يقلق بشدة العديد من البلدان، وفييت نام على وجه الخصوص، أنه لم يبذل أي جهد للإصغاء لهذه النداءات الجادة. ويستمر الحظر والحصار في خلق مشقة وخسارة خطيرتين لكوبا والمعاناة لشعبها.

وتؤمن فييت نام إيمانا راسخا بوجوب القضاء على هذه السياسات الوحشية قضاء مبرما. ولا يمكن أن تبنى العلاقات الدولية السليمة إلا على أساس المساواة بين الدول، وعدم التمييز بين النظم السياسية واحترام حق كل دولة في اختيار أسلوب التنمية الخاص بها. وفي هذا الصدد، نرى أنه يجب حل الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية كوبا من خلال الحوار والمفاوضات على أساس مبادئ احترام كل منهما لما للأخرى من استقلال وطني وسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي هذا السياق، نرحب بجميع الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتحقيق هذا الغرض.

وختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد تأييد بلدنا الكامل لكوبا، حكومة وشعبا، وتعاونه وتضامنه معها. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا العام بقدر أكبر من التأييد، وبالتالي ترفض رفضا قاطعا سياسات الحصار المفروض من جانب واحد على جمهورية كوبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا لكي يعرض مشروع القرار A/55/L.7.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد حضرت لأتكلم باسم البلد الوحيد الذي يفرض عليه حصار في هذا الكوكب. وأمثل دولة صديقة وشجاعة كسبت احترام الرأي العام الدولي لنضالها الراسخ والمصمم من أجل الاستقلال، ولدفاعها عن حق البلدان الصغيرة والفقيرة في الحصول على مكانها في العالم.

وباسم كوبا، أقدم بهذا مشروع القرار المعنون ”ضرورة إلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

ولا أشعر أنه من الضروري أن أكرر الآن موعد أو سبب فرض الولايات المتحدة الحصار على كوبا، أو السبل التي يتعزز ويتدعم بموجبها كل عام. كما أنني لا أجد أنه من المناسب الكشف مرة أخرى عن الحجج التي لا حصر لها، والتي يتذرع بها ممثلو حكومة الولايات المتحدة، بلا جدوى، سنة بعد أخرى، لتبرير ما يستحيل تبريره. ولدى هذه الجمعية معلومات كافية عن هذه القضية، وهي توافق بوضوح على ضرورة إنهاء هذه السياسة الوحشية وغير المنطقية، التي اتبعتها طيلة ثمان سنوات متعاقبة.

ومع ذلك، يهمني بصفة خاصة أن أذكر أنه، خلافا لما جرى تكراره بإصرار مريب من أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا لم تخفف حدته نتيجة للمقررات التشريعية التي اتخذها مجلس شيوخ الولايات المتحدة مؤخرا فحسب، بل زادت شدته.

قد نعجب لإمكان ذلك، حيث أنه بعد سبعة أشهر من النضال المثالي لإعادة الطفل إليان غوانزالس إلى أسرته في كوبا، لم يعد أحد يشك في أن الأغلبية الساحقة للشعب في الولايات المتحدة، من الصحافة، وقطاع متزايد أبدا لجماعة المولودين في كوبا الذين يقطنون في الولايات المتحدة، ومن يعملون بالأعمال التجارية في هذا البلد، بل وعدد كبير من أعضاء الكونغرس، كلهم يطالبون بإنهاء الحصار على كوبا. وكيف يمكن للأقلية القوية المتطرفة في جماعة المولودين في كوبا، التي تنتفع من الحصار، وأنصارها في قيادة الكونغرس التابعة للحزب الجمهوري أن يفرضوا مخططاتهم الدنيئة رغم أن الكونغرس سبق أن شهد ستة أصوات تؤيد تأييدا ساحقا تغير السياسة تجاه كوبا؟

وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ اعتمد مجلس الشيوخ ما يسمى تعديل آشكروفت، الذي كان سيسمح ببيع الأغذية والأدوية لكوبا، بأغلبية ٧٠ صوتا مؤيدا مقابل ٢٨ صوتا معارضا. ومع ذلك، فإن قيادة الحزب الجمهورية، بالتواطؤ مع القطاعات المعادية لكوبا، ومركزها ميامي، استطاعت أن تزيل هذا التعديل من النص النهائي لمشروع القانون عن طريق اللجوء إلى الضغوط والممارسات التي تتنافى مع الديمقراطية على نحو شائن.

وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، اعتمدت مرة أخرى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تعديل آشكروفت بتوافق الآراء.

وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، اعتمدت لجنة المخصصات في مجلس النواب تعديل نبذركت، الذي يهدف إلى السماح ببيع الأغذية والأدوية لكوبا، بأغلبية ٣٥ صوتا مؤيدا مقابل ٢٤ صوتا معارضا. ومشروع القانون هذا أيضا لم يناقش إطلاقا في مجلس النواب.

وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، اعتمد مجلس الشيوخ، بأغلبية ٧٩ صوتا مؤيدا مقابل ١٣ صوتا معارضا، تعديل دروغن – غورتن، الذي يتماثل في أهدافه مع المبادرات السابقة.

وفي نفس ذلك اليوم أُجري تصويتان هامان آخران في مجلس النواب. فاعتمد، بأغلبية ٢٣٢ صوتا مؤيدا مقابل ١٨٦ صوتا معارضا، تعديل سانفورد – الذي كان سيمكّن الأمريكيين من حرية السفر إلى كوبا. واعتمد تعديل موران بأغلبية ٣٠١ صوت مؤيد مقابل ١١٦ صوتا معارضا، تعديل موران، الذي يأذن ببيع الأغذية والأدوية لكوبا.

في ضوء هذه السوابق، ألم يكن من المنطقي أن نتصور أن التغيير الحقيقي كان على وشك الحدوث في السياسة التعسفية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا طيلة أكثر من ٤٠ سنة؟ ومع ذلك، فإن قيادة الحزب الجمهوري والممثلين الأمريكيين - الكوبيين في الكونغرس لم يستطيعوا منع إدراج هذه المقترحات فحسب - منتهكين بذلك قواعد العملية التشريعية في الولايات المتحدة - بل استطاعوا كذلك فرض تعديلات أخرى تشدد في الواقع من الحصار على كوبا. وقد أجبر كل من مجلسي النواب والشيوخ بعد ذلك على اعتماد الخطة التي أسئ تصميمها، لأن أعضاء الهيئة التشريعية لم يمنحوا أية فرصة لمناقشة هذه التعديلات الجديدة أو تغييرها. وأخيرا، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع رئيس الولايات المتحدة مشروع القانون، جاعلا بذلك التدابير الجديدة التي تشدد الحصار على كوبا قانونا، رغم أنه سبق أن قال:

”أرجو أن أكون مخطئا، ولكن ما قيل لي هو أنه يزعم أن الحصار على الأغذية والأدوية قد خفف، رغم أنه من المحتمل ألا يجدي ذلك كثيرا، لأنه لا يقدم أي ائتمان أو تسهيلات مالية، مما نقدمه للبلدان الفقيرة. وفضلا عن ذلك، من المؤكد أنه يقيد قدرة السلطة التنفيذية على تعزيز الصلات بين الشعبين الأمريكي والكوبي، مما يزيد من عقاب الشعب الكوبي ويزيد من الصعوبات التي يواجهها. ومن المؤكد أن هذا الاتفاق مقيد.

”وأرى أنه يقيد قدرة الولايات المتحدة - بأسلوب لا مبرر له مطلقا - على اتخاذ قرارات بشأن سياسة السفر ... وأعتقد أنه غير صائب ...

”ولا يمكنني أن أصدق أن الأغلبية تؤيد ذلك، وأرى أنه كان خطأ جسيما“.

وأعتقد أنه يتعين علينا أن نقول الحقيقة بصراحة ووضوح: إن الإذن الظاهري الممنوح لشركات أمريكية لبيع أغذية وأدوية إلى كوبا قد وضع في إطار قيود وعقبات تجعل من المستحيل تنفيذ تلك الأنشطة من الناحية العملية.

هل يمكن أن يكون بيع الأغذية والأدوية إلى كوبا أمرا ممكنا إذا كانت العملية البيروقراطية المعقدة الخاصة بمنح التراخيص للعمليات التجارية - والتي وضعت صراحة لجعل إتمام هذه العمليات أمرا مستحيلا - ما زالت سارية؟ هل يكون ذلك أمرا ممكنا إذا كان هناك حظر على أي نوع من المبيعات ذات الصلة بالمساعدة الحكومية أو حتى بتمويل القطاع الخاص؟ هل من الممكن ذلك إذا كانت المنتجات المصنوعة في كوبا لا يمكن استيرادها لسداد ثمن تلك العمليات؟ كيف يمكن لكوبا أن تشتري أغذية وأدوية من الولايات المتحدة إذا كانت حركة النقل البحري والجوي بين البلدين ما زالت محظورة؟ هل يكن ذلك أمرا ممكنا إذا كانت العلاقات المباشرة بين المؤسسات المصرفية الأمريكية والكوبية غير مسموح بها؟ هل بالإمكان ذلك إذا كانت هناك في جملة أمور عمليات حظر سخيفة كالحظر الذي يمنع كوبا من استخدام دولارات الولايات المتحدة في عملياتها التجارية الخارجية؟

إلا أن هذا ليس هو كل ما في الأمر. لماذا نقول أيضا أن الحصار قد جرى تشديده؟ الواقع أن بيع الأغذية والأدوية لكوبا ليس هو وحده الذي ما زال ممنوعا. فمن الآن فصاعدا، يجري لأول مرة خلال هذه العقود الأربعة منع المواطنين الأمريكيين صراحة من السفر بحرية إلى كوبا بموجب القانون. لقد كان الإذن بالسفر من صلاحيات الرئيس الأمريكي حتى الآن. ولم يعد الأمر على هذا النحو الآن. فلن يكون بوسع أي رئيس أمريكي أن يتخذ قرارا في هذا الصدد ما لم يوافق عليه الكونغرس.

وإذا كانت ما زالت هناك أية شكوك، فإن التصريحين التاليين غنيين عن البيان:

إن إيليانا روس - ليهتنن، عضو الكونغرس عن الحزب الجمهورية التي تمثل ولاية فلوريدا، وهي من العقول المدبرة لعملية اختطاف الطفل الكوبي، أدلت بتصريح حول التشريع الذي تم اعتماده في هذا الصدد قالت فيه إن ذلك التشريع كان مجرد سحابة دخان، وأنه قد حققوا انتصارا باهرا بإبقاء الحظر الذي يمنع السائحين الأمريكيين من الذهاب إلى كوبا.

وهناك عضو جمهوري آخر في الكونغرس يمثل ولاية فلوريدا أيضا يدعى لينكولن دياز - بالارت، وهو حليف وثيق ويمت بصلة قرابة للجماعات الإرهابية كوبية المنشأ والتي تتخذ من ميامي مقرا لها، قال بشماتة إن ذلك التشريع يمثل أهم انتصار حققوه منذ صدور قانون هيلمز - بيرتون. فهو يكفل ما يلي: لا تجارة بالمقايضة، عدم منح ائتمانات، لا واردات من كوبا، لا تمويل من القطاعين العام أو الخاص، ويمثل منع القروض والسياحة إلى كوبا انتصارا هاما غير عادي.

وبوسع أي إنسان أن يفهم أن المسؤولين عن تشديد الحصار ضد بلدي يحاولون أيضا أن يضللوا بشكل وقح الرأي العام الدولي. ومن الضروري أن أقدم توضيحا آخر في هذا الصدد. تردد حكومة الولايات المتحدة القول مرارا وتكرارا بأنها أذنت بتقديم تبرعات إلى كوبا تبلغ مئات الملايين من الدولارات سنويا في شكل معونات إنسانية. وأستطيع أن أؤكد أن هذا قولا باطلا تماما. والواقع أن التبرعات التي تقدمها منظمات غير حكومية ومنظمات دينية في الولايات المتحدة إلى كوبا تبلغ في المتوسط ٤ ملايين دولار سنويا. وأعتقد أن من المهم أن أؤكد أن هذه التبرعات - التي تقدم عادة في تحد واضح للقيود والعقبات والإجراءات الظالمة التي تفرضها الحكومة الفيدرالية - شهادة لا لبس فيها على روح التضامن والمشاعر النبيلة لدى الكثيرين من أفضل وأشرف أفراد الشعب الأمريكي.

وكما لو كان كل ما قلته توا أمام هذه الجمعية العامة غير كاف، فلا بد لي الآن من أن أحذر من العدوان الجديد الذي ترتكبه الولايات المتحدة ضد كوبا. فقد وقع رئيس الولايات المتحدة يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر قانون حماية ضحايا عمليات الاتجار والعنف. ويأذن هذا القانون لحكومة الولايات المتحدة بأن تستولى على أرصدة تبلغ ١٦١ مليون دولار تعود إلى شركات ومصارف كوبية وهي مجمدة في المصارف الأمريكية. كما أنه ينص على الحق في ممارسة مثل هذا النهب في المستقبل في حالة تنفيذ أي عمليات تجارية عندما يرفع الحصار.

وستسلم هذه الأموال إلى الجماعات الإرهابية الموجودة في ميامي ولمحاميها بحجة استخدامها لتعويض أقارب طياري إحدى هذه التنظيمات الإرهابية، الذين قتلوا أثناء اشتراكهم في أحد الأعمال الاستفزازية الكثيرة التي تمارس ضد كوبا، والتي تعرض للخطر حياة أناس أبرياء كما تضر حركة النقل الجوي في المنطقة. إن حكومة الولايات المتحدة تدرك تماما كيف وقع هذا الحادث المؤسف ومن هو المسؤول الحقيقي عن وقوعه.

ويمثل هذا الإجراء الجديد تصعيدا آخرا في سياسة العدوان على كوبا، وهو يخلق سابقة دولية سلبية من المؤكد أنها ستسبب في نشوء مشاكل جديدة في المستقبل. وتكرر كوبا لهذه الجمعية العامة التأكيد على تصميمها على التصدي لهذا العدوان الجديد، وعلى أنها تظل ملتزمة بصمود بإنفاذ الأحكام التي اتخذتها حكومتنا مؤخرا كرد فعل لهذا التشويه التشريعي الأمريكي للحقائق.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتخل عن كوبا في سنوات الشدة عندما تعين عليها أن تواجه، بالإضافة إلى ما تعانيه من شدائد، تلك الحرب الاقتصادية التي شددتها الولايات المتحدة عندما ظنت أن الوقت قد حان لكي تشن الهجوم النهائي على بلدي. وبينما كانت الولايات المتحدة تشدد حصارها بقسوة لم يسبق لها مثيل، حظيت كوبا بتضامن ودعم متزايدين من الجمعية العامة. ومع ذلك، فإنه بينما يتزايد سنة بعد أخرى عدد أعضاء الجمعية العامة الذين يطلبون من الولايات المتحدة أن تغير سياستها تلك، فإنه يتم تجاهل هذه النداءات المتكررة بغطرسة إمبريالية.

وعندما سُن في عام ١٩٩٢ قانون توريتشيللي، صوت ٥٩ عضوا من أعضاء الجمعية العامة للمرة الأولى ضد فرض هذا الحصار. إن هذا القانون، الذي لا يزال ساريا، يحظر ضمن جملة أمور التجارة بين كوبا والشركات الفرعية التابعة لشركات أمريكية والتي توجد مقارها في بلدان ثالثة، ويعوق بشكل خطير حركة النقل البحري الدولي. وفي عام ١٩٩٢ أيضا أعلن الرئيس بوش أن إدارته ستواصل ممارسة الضغط على جميع الحكومات في العالم فيما يتعلق بضرورة عزل نظام كاسترو اقتصاديا.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ وجوب إنهاء البلدان لجميع علاقاتها مع كوبا، كشرط لحصولها على المعونة الاقتصادية – وهذا يعني مزيدا من التوسيع في مجال الحصار الذي يتجاوز حدودها – دعت ٨٨ دولة في الجمعية العامة إلى وضع نهاية لتلك السياسة.

وعندما زادت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ من نشراتها الإذاعية العدوانية ضد بلدي، ومنعت إرسال التحويلات ومبيعات الأغذية والأدوية إلى كوبا، وحددت الرحلات المتعلقة بالزيارات العائلية بين البلدين، مستهدفة – حسبما أعلنت وزارة الخزانة – زيادة تشديد الحصار المفروض على كوبا ومن ثم تقييد قدرة الحكومة الكوبية في الحصول على العملة الأجنبية – صوت مائة بلد وبلد في الجمعية ضد تلك السياسة.

وعندما علمت الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ بتشديد الحصار مقترنا بمبادرات جديدة تجري مناقشتها في الولايات المتحدة، هدفها تدويل الحصار، صوت ١١٧ بلدا تأييدا لكوبا. وتتضمن المعلومات التي تكشف عن تشديد الحصار أن الشركتين الوحيدتين اللتين تصنفان أجهزة لتنظيم ضربات القلب، وتنتمي كلتاهما إلى بلدان ثالثة، قد توقفت عن إمداد مرضى القلب في كوبا بمنظمات لضربات القلب، إحداهما لأن الأجهزة تتضمن مكونات أمريكية والثانية لأنها بيعت لمصنع كائن في الولايات المتحدة.

وعندما صدر قانون هيلمز – بيرتون في عام ١٩٩٦ وصرح الرئيس كلينتون ذاته ”أنه لا أحد في العالم يؤيد سياستنا تجاه كوبا“، طالبت الجمعية العامة بإنهاء الحصار بأغلبية ١٣٧ بلدا دولة مؤيدا.

وعندما فرضت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ شروطها على الاتحاد الأوروبي ومنعت مناقشة قضية الحصار على كوبا في منظمة التجارة العالمية، وهي تعاقب الشركات ورجال الأعمال الذين أقاموا علاقات مع كوبا، في تحد للحصار، صوت ١٤٣ بلدا لصالح القرار الكوبي في الجمعية العامة.

وعندما صعدت حكومة الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ مضايقاتها للشركات التي حافظت على علاقاتها ببلدنا، وأعلنت أن هناك ١٢ شركة تنتمي لما يزيد عن سبعة بلدان يجري التحقيق معها بسبب أنشطتها في كوبا بهدف فرض جزاءات على تلك الشركات، وعندما أعلنت رابطة الصحة العالمية أن الحصار قد زاد من المعاناة في كوبا زيادة كبيرة وأن هذا الحصار ينتهك الاتفاقات والاتفاقيات الدولية

الأساسية للغاية المتعلقة بحقوق الإنسان، أدانت الجمعية العامة الحصار مرة أخرى بأغلبية ١٥٧ صوتا هذه المرة.

وعندما انتهكت في عام ١٩٩١ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالعلاقات التجارية وبراءات الاختراع في كونغرس الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار، وطالب مزارعو الولايات المتحدة بل ومجلس الشيوخ أيضا بالتصريح ببيع الأغذية والأدوية لكوبا، أيد ١٥٨ بلدا في الجمعية إنهاء الحصار على كوبا.

ونصل الآن إلى الوقت الحالي. ولا ينبغي لأحد أن يُخدع. فجميع هذه القوانين التي اعتمدت ضد كوبا خلال تلك الأعوام، بكل ما تمثله من كراهية تفتقر إلى المنطق وازدراء سافر للقانون الدولي ما زالت سارية المفعول.

وعلى الرئيس المقبل للولايات المتحدة أن يقرر ما إذا كان سيحث الكونغرس على تغيير هذه السياسة البالية أو أنه سيظل رهينة للمصالح الأنانية ولخداع أقلية تجاوزها الزمن تتسم بالحمق وتسعى للانتقام.

ولعل الرئيس الحالي كان مثالا طيبا للتدليل على هذه الحقيقة. فربما أراد في البداية أن يغير الوضع الذي ورثه. ولكنه سيدخل التاريخ بوصفه الرئيس الذي كان يريد أن يقدم على هذا التغيير، ولكنه أرغم على أن يفعل العكس تماما. فبعد أن طبَّع العلاقات مع الصين وفييت نام، بل ومع مجموعة من البلدان، كانت تسمى ''إرهابية'' من قبل، وعندما طار إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لم توقع معها الولايات المتحدة حتى الآن اتفاق سلام، ربما كان يفكر فيما سيفعله مع كوبا. وهناك رجال يدخلون التاريخ بسبب ما يتصفون به من شجاعة وإيمان تدل عليها أفعالهم، وهناك آخرون يفشلون في ذلك نظرا لعجزهم أو لخوفهم.

وعلى الرئيس المنتخب وكونغرس الولايات المتحدة الجديد أن يقررا. وفي الوقت ذاته فإن كوبا مصممة على قرارها أكثر من ذي قبل في أن تصبح أمة حرة وهي متفائلة في أن يتحقق ذلك. وهي على استعداد لإقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، التي لا تحمل لشعبها أي كراهية أو ضغينة، علاقات تتسم بالاحترام، أو أن تواجه قرنا آخر من الحصار والأعمال العدوانية. وقد عاش جميع أبناء جيلي طوال حياتهم في ظل ظروف الحصار القاسية، وهناك ٦٠ كوبيا من بين كل ١٠٠ كوبي عاشوا طوال حياتهم في ظل الحصار ولن يذهب كل ذلك سدى. وسيكون أبناؤنا أيضا مستعدين لأن يفعلوا مثلنا. إن تمسكنا بحرية وكرامة الإنسان واستقلاله التام والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، الذي حققناه منذ ٤٠ عاما لأول مرة في تاريخنا، هو أقوى كثيرا من الجزاءات التي يفرضها الحصار.

وحكومة ممثل إسرائيل التي تقيدها إلى الولايات المتحدة روابط المشاركة في التآمر، هي الحكومة الوحيدة التي ظلت تصوت على مدى ثمانية أعوام متعاقبة إلى جانب الولايات المتحدة ضد حقنا في الحياة. ولكن شعبه الذي اضطهد وتعرض للموت بسبب المجاعة والأمراض، يفهمنا بالتأكيد ويؤدنا. وأنني أذكره بأن كفاحنا ضد الحصار، الذي لم يقم بلده بإدانته، هو أيضا لصالح حق الطائفة اليهودية في كوبا في الحياة، التي تحظى بالاحترام الكامل والحرية والتقدير في وطننا.

وإنني أعترف لممثل حكومة الولايات المتحدة بأنني أسلم بمدى الصعوبة التي يقالها في الدفاع عن حق بلده في قتل الأطفال الكوبيين دون وجه حق عن طريق المجاعة والأمراض. وعندما يغادر سفير الولايات المتحدة هذه القاعة بعد التصويت، عليه أن يفكر في كلماتي الموجهة اليه وهي التالية: ''يمكنك أن تثير الرعب في القلوب باستخدام القوة، ولكنك لن تثير التعاطف أبدا. يمكنك أن تكون الأقوى، ولكنك لن تكون محبوبا أو موضع احترام. يمكنك أن تفرض رأيك بالقوة، ولكنك تفتقر إلى المرجعية الأخلاقية. يمكنك

أن تكون الأغنى، ولكنك لن تكون أكثر الناس فضيلة. يمكنك أن تكذب، ولكنك لن تستطيع خداع الجميع إلى ما لا نهاية.

يمكنك أن تعذب شعبا ولكن لا يمكنك أن تمنعه من أن يكافح بكل ما أوتي من قوة من أجل الحق في الحرية والحياة''.

إن التصويت في الجمعية العامة اليوم لن يكون لحسم نزاع ثنائي بين كوبا والولايات المتحدة، ولكن لدعم شرعية مبادئ القانون الدولي ورفض تنفيذ القوانين خارج نطاق الحدود الوطنية واحترام المساواة في السيادة بين الدول وحرية المشاركة في التجارة والملاحة الدوليتين.

فبالنيابة عن شعب لم يفقد شجاعته وتفاؤله بسبب الغزو والحصار وأعمال العدوان، شعب يرغب أبناؤه في الكفاح والتعليم والبناء والعلاج في أي مكان في العالم؛ وبالنيابة عن شعب يشعر بكل ظلم أو ألم في العالم، ويرى أن البشرية هي وطنه؛ وبالنيابة عن شعب يتوقع الآن من بلدنا، بثقة لها ما يسوغها أن هذه الجمعية العامة ستصوت مرة أخرى ضد الإجحاف ولصالح القانون الدولي، أطلب إلى الممثلين أن يعربوا مرة أخرى عن تأييدهم للإنهاء الفعلي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): على غرار الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا يزال بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ أحكام قرارات الجمعية العامة التي تطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. إن هذا الحصار الذي فرض منذ عام ١٩٦٠ دام طويلا و لم يخدم مصالح أي من الطرفين.

ونعتقد أن الوقت قد حان لرفع الحصار لصالح السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة وفي العالم أجمع.

وعلى غرار بلدان أخرى كثيرة، نرى أن هذا الحصار أثر من آثار حقبة الثنائية القطبية القديمة، ويعرقل الجهود الراهنة التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء نظام عالمي جديد يقوم على أساس مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. وإلغاء هذه الممارسة التجارية التقييدية من شأنه أن يساعد دون شك في تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام وفي تحسين المناخ السياسي في المنطقة.

وعلى الرغم من جميع الجهود الرامية إلى إقناع الرأي العام فإن الحصار بجميع آثاره التي تتخطى نطاق الحدود الوطنية يزيد في واقع الأمر، من تفاقم حالة الشعب الكوبي، ولا سيما الجماعات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين.

ولئن ظل التعاون الاقتصادي والتجاري وجميع أشكال التعاون الأخرى يسود العلاقات بين دول العالم، أفليس من المحزن أن نرى أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا لا تزال تواجه مستقبلا غامضا؟ مرة أخرى نشارك المجتمع الدولي في توجيه نداء مخلص وعاجل إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تنهي هذا الحصار البالي الذي يتعارض مع القانون الدولي.

وبهذه الروح سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.7 الذي قدمته جمهورية كوبا، مثلما أيد مشاريع القرارات المشابهة في السنوات الماضية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنة التاسعة على التوالي في هذا البند المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''.

في ظل تعاطف دولي وتأييد متزايد سنة بعد سنة، كما سبق وأشار وزير خارجية كوبا للتو، فإن هذا التأييد يهدف إلى إنهاء هذا الحصار المفروض على كوبا. وبهذا الصدد، أود أن أذكر بأن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة قد أكدت على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها وعلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وجاء إعلان الألفية ليؤكد على هذا الأمر أيضا. وهذا يفرض على أعضاء الأمم المتحدة كافة ولا سيما الدول العظمى القيمة على تطبيق الميثاق والإعلان وغيره من المواثيق الدولية أن تكون أكثر احتراما لميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل دستور هذه المنظمة ومرجعها الأول والأخير. وهنا نذكر أيضا ونذكر بإعلان الأمم المتحدة الذي حذر من الآثار الضارة التي تنجم عن الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة، ومن الآثار الضارة على السكان الأبرياء، وبإخضاع أنظمة الجزاءات لعمليات استعراض منتظمة وإزالة ما للجزاءات من آثار ضارة بالأطراف الأخرى. فإذا كان هذا التحذير يركز على الآثار الضارة الناجمة عن العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة، فالأولى أن ينطبق هذا أكثر على العقوبات والحظر الصادر عن طرف واحد.

كوبا أيضا الأمر الذي يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

وقد أثبتت التجربة أن أنظمة الجزاءات غالبا ما نتج عنها أضرار مادية هائلة وألحق خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة بالسكان المدنيين في الدول المستهدفة وحتى في دول الجوار. فضلا عن ذلك فإن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا لقواعد نظام التجارة الدولية، بالإضافة إلى أنها انتهاك لإرادة الشعوب. وبناء على ذلك كله، فإن وفدي يؤيد مشروع القرار المطروح الآن في الجمعية العامة، انسجاما مع موقفنا في تأييد القرارات المماثلة في الأعوام الماضية. ونتمنى أن تأخذ السياسة الأمريكية، ولا سيما أننا أمام ألفية جديدة، بموقف المجتمع الدولي المتمثل بهذه الجمعية من خلال قراراتها، سواء كان بقرارها في العام الماضي الذي حصل على ١٥٨ صوتا أو تجاه القرار الذي سيصدر عن هذه الدورة، وأن تزيل هذا النوع من العقوبات الذي يضر بالإنسانية جمعاء.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد مضى على الجمعية العامة حتى الآن ثمانية أعوام وهي تتخذ بأغلبية ساحقة قرارات تشير بوضوح إلى رفض المجتمع الدولي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من طرف واحد على كوبا. ونتوقع من المجتمع الدولي هذا العام رفضا مماثلا لذلك، إن لم يكن أكثر شدة. وقد أكد وزراء الشؤون الخارجية لبلدان عدم الانحياز ذلك الرفض من جديد في المؤتمر الوزاري الثالث عشر، الذي عقد في قرطاجنة بتاريخ ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، اتخذت مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر قمة الجنوب الذي عقد في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ قرارا عاما بشأن التدابير الاقتصادية التجارية ذات الطابع القسري مثلما يتضح في كل من إعلان مؤتمر قمة الجنوب وبرنامج عمل هافانا.

وفي حين تشير التطورات الأخيرة داخل الولايات المتحدة إلى نشوء اتجاه مؤات لكوبا فيما يبدو، من الواضح أنه ما زالت هناك عناصر ذات نفوذ لم تلم بعد بالحقائق الاقتصادية والسياسية الراهنة على الصعيد الدولي، التي تتسم بزيادة العولمة والترابط في العلاقات بين الدول. ولا تدرك هذه العناصر أن هذا هو العصر الذي نهدم فيه الأسوار ونبني الجسور في العلاقات بين الدول، ولا سيما بين الدول المتجاورة.

ولا تزال ماليزيا ثابتة في معارضتها لجميع أشكال الجزاءات وأعمال الحظر الاقتصادية والتجارية والمالية التي تناقض روح ونص ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد،

نعارض بصفة خاصة مواصلة تطبيق الحظر القسري الاقتصادي والتجاري والمالي من طرف واحد على كوبا. ولا نفهم كيف يمكن أن يشكل بلد نام صغير وفقير تهديدا للمصالح الوطنية لبلد كبير وقوي كالولايات المتحدة.

وتضم ماليزيا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في مطالبته بالوقف الفوري للحصار المفروض على كوبا، الذي ينتهك مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وقد ألحق الحظر بشعب كوبا أضرارا اجتماعية اقتصادية ومشاق فادحة، وخاصة بالأطفال والنساء والمسنين والمرضى. والحظر ينتهك مبادئ التجارة الحرة الدولية وحقوق الإنسان وله تأثيره الإنساني الجسيم على حياة الناس الكوبيين العاديين.

وتعيد ماليزيا تأكيد التزامها مرة أخرى باحترام المبادئ الأساسية لمساواة الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفي حرية التجارة والملاحة الدوليتين. فتعزيزا لهذه المبادئ الأساسية والمقدسة للقانون الدولي، وتأكيدا من جديد لتضامن ماليزيا مع كوبا وشعبها، فهي سوف تؤيد بدون تحفظ مشروع القرار المعروض علينا.

السيد باتريشيو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): تمشيا مع موقفنا من قضية إلغاء التدابير الاقتصادية القسرية باعتبارها وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، فإن وفدي يعرب عن إدانتنا القاطعة للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وهذا الموقف الثابت مرتبط بقيمنا السياسية والاقتصادية ومبادئ سياسة أنغولا التجارية الخارجية القائمة على المبادئ المعترف بها بشأن حرية التجارة الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولقد ظلت أنغولا تدافع دائما عن حق كل دولة وشعبها في اختيار مصيرهما وسياستهما، والشعب الكوبي، شأنه شأن كل الشعوب، له الحق في التجارة الحرة مع أي دولة، وفي التماس أفضل السبل لمواصلة تنميته.

ومنذ عام ١٩٩١، عندما عرضت هذه القضية على الجمعية للنظر فيها لأول مرة، دأبت أنغولا على اتخاذ موقف واضح. وقد صوتت أنغولا لصالح إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري واملي المفروض على كوبا لأن هذا الحصار هو السبب في القيود الاجتماعية التي تؤثر على نوعية معيشة الشعب الكوبي.

وفي سياق هذا الموقف، تعيد جمهورية أنغولا تأكيد تصميمها على المشاركة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، بما فيها التسوية السياسية للمنازعات بين البلدان الأعضاء، ولذا فهي تحث الطرفين على بذل كل ما في استطاعتهما لإجراء حوار يمكن أن يفضي إلى إنهاء الحصار لصالح الشعبين، الكوبي والأمريكي.

السيد إيفا – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذا البند أدرج لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة قبل بضع سنوات فالدعم الدولي لقرارات الجمعية المتعلقة بهذه القضية قد ازداد. ولا شك أن هذا يبيِّن على نحو لا لبس فيه قلق الدول الأعضاء العميق ورفضها للسياسات التي تدعو إلى تطبيق أي دولة للقوانين والتدابير الأحادية خارج ولايتها الإقليمية ضد دولة أخرى.

ونظرا لأن المعارضة الكاسحة من الجمعية العامة لاستمرار فرض الحظر تحظى بتأييد أعداد متزايدة من الهيئات العامة التي تعرب عن عدم موافقتها على هذه الإجراءات العقابية، فالأمل يراود كثيرين بأن يحدث تغيير في الوضع. بيد أن تنامي الطلب من المجتمع الدولي على رفع الحظر لم يجد أُذنا صاغية.

ووفاء من غانا بالتزامها بالسلام والعدل والمساواة، وباعتبارها من أشد المؤمنين بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم

المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك مساواة الدول في السيادة، وعدم التدخل وعدم الانخراط في الشؤون الداخلية للدول، ناهيك عن حرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي، فهي تعيد تأكيد معارضتها لا للحظر فحسب، بل ولتطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية من قبيل قانون هيلمز - بيرتون الذي يفرض على بلدان ثالثة تدابير عقابية تعرقل التعاملات الدولية. وينبغي عدم تشجيع أي دولة أو السماح لها بالانفراد بالقرارات على حساب التعاون الدولي المثمر، ولا سيما في عهد التعددية والعولمة.

فالتشريع الانفرادي ضد كوبا ألحق ضررا بليغا بجهود الشعب الكوبي الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، مما ترتب عليه عواقب حتمية على مستويات معيشة السكان، وخاصة الفئات الضعيفة بمن فيها الأطفال والنساء والمسنون. ومن ثم فتلك الممارسات انتهاك صارخ لحقوق الإنسان كما أنها تعج بالعواقب الإنسانية الضارة.

إن استخدام أشكال الحظر أو الجزاءات الانفرادية وسيلة لحل خلافات بين الدول أمر ظل مرفوضا من المجتمع الدولي منذ زمن بعيد، لأنه يؤيد الحوار والتفاوض والتحكيم. وهذا هو السياق الذي تطالب فيه حكومة كوبا باللجوء إلى الحوار لحل خلافاتها مع الولايات المتحدة. ولذا فنحن نناشد الولايات المتحدة أن تستجيب على نحو إيجابي لعرض كوبا كي يتمكن البلدان من الدخول في عهد جديد من العلاقات الثنائية. وما أبدته الحكومتان من تعاون وتفاهم فيما يتعلق بالحالة السيئة والمأساوية لإليان غونزاليز ينبغي أن يكون مصدرا للتشجيع على إجراء مباحثات مباشرة حول خلافاتهما.

ويسر وفدي أن يرى أن حكومة الولايات المتحدة تلتمس السبل لمواصلة التخفيف من بعض جوانب الحظر، بما في ذلك ما حدث مؤخرا من رفع للقيود على صادرات الأغذية والأدوية إلى كوبا. بيد أننا نعرب عن قلقنا إزاء القيود المالية وغيرها المعلّقة على تنفيذ هذه السياسة. ثم إن هذه التنازلات لا تفيد الجهود الرامية إلى إقامة علاقات ثنائية ودية لأن فائدتها قليلة بالنسبة للاقتصاد الكوبي حيث تمنع الصادرات من كوبا إلى الولايات المتحدة. والواقع أن هذه التدابير تجميلية ولا تستجيب لزيادة الطلب على الرفع الكلي للحظر.

ورغم المشاق التي يتعرض لها الكوبيون على مر السنين فإن حكومة وشعب كوبا قطعا أشواطا بعيدة محمودة في سعيهما إلى التضامن والاتصاف بالنزعة الدولية. فقد ساعدت كوبا كثيرا من البلدان النامية، بما فيها بلدي، في ميادين الطب والصحة والتعليم، وبذا فهي تسهم في رفاه وازدهار ملايين الناس في شتى أرجاء العالم.

ويجدر بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونحن نعبر إلى الألفية الجديدة، أن تكفل زوال آثار الحرب الباردة من جدول أعمال الجمعية العامة عن طريق تحاشي المواقف التي لا تعزز الاتجاهات نحو التعاون والتفاهم الدوليين. ولهذه الأسباب جميعها فإن وفدي سيؤيد، كما أيد في الماضي، مشروع القرار المتعلق بهذا البند بالصياغة التي عرضها وزير خارجية كوبا.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): ليبيا لا تقف هنا اليوم لتعلن تأييدها لكوبا أو مشروع القرار الذي تقدمت به، فذلك من البديهيات، وتحصيل حاصل. لكننا نقف هنا لنؤكد إدانتنا لكافة الإجراءات القسرية التي أقدمت عليها الولايات المتحدة، أو التي يمكن أن تقدم عليها في أي وقت ضد أي شعب من شعوب الأرض، لأنه لا حق لها في ذلك، إلا إذا كانت القوة قد حلّت محل الحق، وإذا كانت القوة هي البديل عن كل الشرائع والمواثيق الدولية.

الولايات المتحدة تريد أن تفرض صيغا وقوالب تضع فيها الجميع في صف يؤتمر بأوامرها وينفِّذ كل رغباتها، ويحافظ على مصالحها. ولكن مصالح الشعوب ليست من اختصاصها. ذلك هو جنون القوة بكل تأكيد.

الشعب الكوبي البطل يستحق التحية، وقائده كاسترو يستحق التقدير والاحترام من الجميع. دولة صغيرة إلى جانب هذا العملاق تفرض وجودها على أرضها وتقرر مصيرها بنفسها، وتبقى صامدة أكثر من أربعة عقود، حرة، مستقلة، لا تخضع لأحد على الإطلاق.

هذا مثل يحتذى به من بقية الشعوب، وأنظمة حكمها التي تعتقد أن الولايات المتحدة هي ظل الله في الأرض. لو كانت أمريكا هي ظل الله في الأرض لما ظل النظام السياسي في كوبا قائما. هذه تعطي جرعة ثقة للشعوب التي أمعنت في الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية. أنتم موجودون بمشيئة الله وليس بمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية. ولا أحد بإمكانه أن يغيركم أو يستبدلكم إلا الله وبمشيئته. فلماذا تخشون الولايات المتحدة الأمريكية؟ اخشوا الله. وجرَّبت تلك الدول التي خضعت للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت حصيلة التجربة هي أنها لم تحظ أبدا باحترام الولايات المتحدة الأمريكية، كما لم تحظ بمساعداتها. الولايات المتحدة وغير الولايات المتحدة لا يحترم إلا من يحترم نفسه. فمن لا يحترم نفسه لا يستحق الاحترام لا من الولايات المتحدة ولا من غير الولايات المتحدة.

وينبغي أن نسعى لاحترام شعوبنا، لا احترام البيت الأبيض أو غير البيت الأبيض. كاسترو يستحق التقدير والاحترام لأنه عاش على أرضه في شموخ يقدم الخدمات لشعبه ولا يأتمر بأوامر الأقوياء. أقول للأصدقاء الكوبيين لا بد أن تشكروا الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تستغربون ويستغرب كل مستمع. نحن وإياكم وإيران وكوريا والعراق والسودان، وكل من فرض عليه حظر، عليه أن يشكر الولايات المتحدة. لماذا؟ لأنهم جعلونا نبحث عن حلول لمشاكلنا، ونسخِّر كل قدراتنا الذهنية والمادية لحل مشاكلنا من داخل بلداننا.

الكوبيون لديهم أرقى مستوى تعليم في المنطقة بل وفي أجزاء كثيرة جدا من العالم. ولديهم أفضل مستوى ممكن من الصحة أو الخدمات الصحية. بعض الأمريكيين يذهبون من هنا إلى كوبا للعلاج، وكنديون يأتون من شمال القارة للعلاج في كوبا. وهم يعالجون الجميع، بمن فيهم مدمنو المخدرات. واحد يروج المخدرات، وكوبا تعالج المخدرات. بل إن الخدمات الصحية في كوبا لم تكن لصالح الشعب الكوبي فحسب، بل إن كوبا أرسلت آلاف الأطباء إلى القارة الأفريقية لمعالجة الإيدز والملاريا وأمراض أخرى. وفي أكثر من عشرين بلدا أفريقيا يوجد أطباء من كوبا أرسلتهم الحكومة الكوبية على نفقتها. انظروا هذه المقارنة العجيبة بين دولة تحظر إرسال الدواء إلى العالم، حتى ولو بالشراء، ودولة ترسل أطباءها إلى العالم للعلاج على نفقتها.

من هو العظيم في هذه الحالة؟ هل هو الولايات المتحدة أم كوبا؟ العظيم بكل تأكيد كوبا. المقارنة بين دولة تحظر بيع الطعام للعالم وبين دولة تتقاسم لقمة العيش المحدودة مع الآخرين. هكذا تفعل كوبا. لقد شرح لي فخامة الرئيس كاسترو قبل أكثر من أسبوعين بقليل خارطة للقارة الأفريقية، تتضمن عدد الدول وعدد الأطباء الموجودين في كل دولة. وهؤلاء الأطباء لا يوجدون في العواصم وفي الفنادق الفخمة، بل يوجدون في الأدغال وفي القرى، مع السكان المحتاجين للخدمة. وقد اتفقت ليبيا مع كوبا ونيجيريا، وأخيرا تقدمت أيضا إيران بعد زيارة الرئيس خاتمي إلى هافانا على المشاركة في برنامج كبير وواسع لمعالجة الأشقاء المحتاجين في القارة الأفريقية في برنامج

جماعي. مَن الذي يتقدم بهذا؟ الدول التي تفرض أمريكا حظرا عليها: كوبا وليبيا وإيران.

مَن هو العظيم ياسادة؟ هذه الدول التي تتقدم بعمل تطوعي لخدمة أشقائها والمحتاجين أو الدول التي تمنع الطعام والدواء عن العالم وتحظره حتى لو مقابل ثمن؟

ويقولون كوبا غير ديمقراطية. ويريدون من كوبا أن تأخذ من ديمقراطية الولايات المتحدة. يريدونكم أن تأخذوا من نموذج فلوريدا للديمقراطية. أليس فضيحة الآن ما يجري في الولايات المتحدة أمس واليوم؟ نحن الديمقراطيون، وليس هذا النموذج، الأضحوكة، المهزلة، التي تجري في فلوريدا.

وفي إحدى اللجان عندنا هنا في الأمم المتحدة، قدموا مشروع قرار عن التعددية، قدموه هم وآخرون من المستغفلين، ويريدوننا أن نوافق عليه. هذا نموذج فلوريدا الذي يريدون تعميمه على العالم. ”إذا لم تستح فافعل ما شئت“. هكذا يريدون العالم كله.

كوبا ينبغي أن تكون واثقة من نفسها كما كانت دائما. وكما قال معالي وزير خارجية كوبا، إذا كانت الولايات المتحدة تطمع بأن يكون الجيل الثاني أو الثالث في كوبا من الموالين لها، فإنها واهمة. والسيد الوزير نفسه من الجيل الثاني، بل من الجيل الثالث في كوبا. وقد كان نفسه مسؤولا في منظمة الشباب. وكل الشباب الكوبي والأجيال الكوبية المتعاقبة تعرف تماما أن الحرية ثمنها باهظ، وأن الاستقلال بالنسبة لهم أهم من كل ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة.

ثم ما الذي تقدمه الولايات المتحدة لكل الشعوب؟ إنها لا تقدم إلا المكدونالد والكوكاكولا، والكلام الفارغ، لكي تستترف أموالنا. أين قاموا بعمل جاد لمصلحة الشعوب؛ حتى استثماراتهم لا يمكن أن تكون إلا لصالحهم هم. هؤلاء يعرفون الأخذ ولا يعرفون العطاء.

نحن أدنّا الولايات المتحدة، وفعلها يدينها. لا ندينها نحن، بل يدينها فعلها وممارساتها ومواقفها، عندما تغزو غرينادا، وعندما تحتل كوبا وتختطف رئيسها، وعندما تهاجم ليبيا في الليل، في الظلام، لتقصف مدنها وقراها. هذه هي الأعمال العبثية للولايات المتحدة.

لكن لم يعد أمام الولايات المتحدة كثير وقت لكي تعود إلى رشدها، لأن العالم سوف يتفق فرادى وجماعات على عمل جاد. وحتى لو صرح المسؤولون الأمريكيون الآن بأنهم عدلوا القانون لبيعكم القمح والدواء، ولبيعنا القمح والدواء، لن نحتاج لا لقمهم ولا لدوائهم. نحن نشترك القمح والدواء من الدول التي تتعاون معنا وتقدر مصالحنا وتحترم استقلالنا. لا نشتريه ممن وجدوا أنفسهم تحت ضغط ما يسمى بـ ”U.S.A. engaged“، لكي يفتحوا الأسواق أمام منتجاتهم. الشعوب لا تتعامل هكذا. ونحن سنشتري القمح والدواء، عند الحاجة، من الدول التي تحترم استقلالنا وإرادتنا ومواقفنا، ونبادلها نفس الشيء. سنبادلهم السلع كما نتبادل معهم الاحترام.

كوبا نموذج ينبغي أن يعمم في الصمود وفي تأكيد القوة وفي تربية الأجيال القادمة على نفس هذه المبادئ والقيم، لكي يتأكد أن كوبا باقية هناك باستمرار وأنها باقية حرة باستمرار.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعلن عن ترحيبي بوزير خارجية كوبا صباح اليوم. ويرى وفدي أن مما له دلالة كبيرة جدا أن يتمكن وزير خارجية كوبا من أن يجد وقتا في برنامجه المزدحم ليكون بين ظهرانينا.بيد أن وجوده مناسب لأننا نعالج اليوم محنة الشعب الكوبي.

لقد ظل الشعب الكوبي يعاني طيلة أكثر من ٤٠ عاما من حصار انفرادي لا هوادة فيه. ومأساة هذا الحصار

الانفرادي أنه ما زال يتسبب في معاناة لا توصف للسكان الكوبيين المدنيين. والناس العاديون هم الذين يتحملون وطأة هذا الظلم – العاديون من الرجال والنساء والأطفال في كوبا الذين تضررت حياتهم اليومية بفعل سياسات خارجة عن سيطرتهم. ولا غرو أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الحاضرة هذا الصباح هي حاضرة هنا لتحتشد تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

وترى جنوب أفريقيا أن استمرار فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي من الولايات المتحدة على جمهورية كوبا انتهاء صارخ لمبدأ التساوي في السيادة بين الدول؛ ومبدأ عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدورة أخرى. ونحن نسترشد بهذه القواعد الأساسية للسلوك الدولي في دعمنا القائم على المبدأ لضرورة إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا في نيسان/أبريل، وُجِّه نداء إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

”بأن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي بالإضافة إلى كونه انفراديا ومناقضا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولمبدأ حسن الجوار، قد تسبب في خسائر مادية فادحة وأضرار اقتصادية لشعب كوبا“.

وأعرب الوزراء أيضا

”عن قلقهم البالغ إزاء طابع مد الولاية القضائية إلى ما وراء الحدود، الذي يتسم به الحصار المفروض على كوبا وإزاء استمرار صدور تشريعات جديدة تتجه إلى تشديده“.

ويكرر وفدي التأكيد على الرأي المعرب عنه في مؤتمر القمة الوزاري لحركة عدم الانحياز ويدعو جميع البلدان إلى رفض الجزاءات القائمة على أساس انفرادي خارج عن نطاق الإقليم، لأنها تتناقض تناقضا صارخا مع القوانين الدولية التي تسترشد بها جميع الدول المتحضرة. وميثاق الأمم المتحدة تجسيد للرؤية والرسالة والمبادئ والالتزامات التي يتعين على جميع الموقعين عليه الامتثال لها. وهي تشمل بصفة خاصة التساوي بين جميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. إن حرية مزاولة الاتجار دوليا جزء لا يتجزأ من العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند، وأمور أخرى، تعتقد جنوب أفريقيا أن الحوار البناء يمكن أن ينمي الثقة المتبادلة والتفاهم فضلا عن إحداث الانسجام والتعايش السلمي بين الأمتين.

إن جنوب أفريقيا سوف تؤيد مرة أخرى مشروع القرار الذي تنظر فيه الجمعية العامة في إطار هذا البند. ونعتقد أن هذا هو أقل ما يمكننا عمله من أجل الشعب الكوبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح، إن لم يكن هناك اعتراض، أن نقفل الآن قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

تقرر ذلك.

السيد أركايا (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): إن مؤتمر قمة الألفية قد أكد مرة أخرى أن تعددية الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة تشكل أحد السبل المناسبة لإيجاد حلول للمشاكل ذات الاهتمام المشترك والتي تستدعي استجابات جماعية تقوم على الحوار والتعاون الدوليين.

ولكننا نلاحظ بقلق أن هذه الاتجاهات نحو الحوار والتفاهم تواجه في مناسبات قليلة فعلا عقبات بسبب تطبيق إجراءات أحادية لها آثار خارج الحدود الإقليمية، مثل قانون

هيلمز – بيرتون. وهذه القوانين تتعارض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول.

ولهذا السبب، نؤيد النظر في هذا البند من جانب الجمعية العامة. ويكتسب هذا البند أهمية خاصة، بسبب الآثار السلبية لمثل هذه الإجراءات على النظام السياسية والاقتصادي والقانوني الدولي.

وفي ظل خلفية هذا التكافل الاقتصادي المتنامي، والذي يجري ترسيخه بصورة تدريجية، يشكل تطبيق مثل هذه الإجراءات تعارضا مع سمات عصرنا، حيث أصبحت حرية الوصول إلى الأسواق، والسلع والخدمات، استنادا إلى قواعد واضحة وإلى تعزيز أنشطة التكامل، عناصر أساسية لعملية العولمة الجارية.

ومن هذا المنطلق، فإن فترويلا تكرر رفضها لتطبيق الإجراءات الإحادية، مثل قانون هيلمز – بيرثون، إذ أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا لسيادة الدول، وتلحق ضررا بالمصالح المشروعة للكيانات والمواطنين الخاضعين للولاية القضائية لبلدان ثالثة، وتقوض قواعد التجارة التي كرسها ميثاق منظمة التجارة العالمية.

ولذلك، فإن بلدنا يؤيد البيانات الصادرة بشأن هذا الموضوع والتي اعتمدتها منظمة البلدان الأمريكية، ومجموعة ريو، وحركة عدم الانحياز، ومؤخرا، مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرض على كوبا يتعارض مع القانون الدولي ومع مبدأ تقرير المصير، ويتناقض مع التطلعات المشروعة للشعوب إلى تحقيق تنميتها البشرية الكاملة. ويحدونا الأمل في أن يوضع حد لهذه الإجراءات، التي تخرج عن حيز الشرعية الدولية والتفاهم الضروري بين البلدان.

ولهذه الأسباب، ستصوت فترويلا مؤيدة مشروع القرار A/55/L.7، قيد النظر في هذه الجمعية.

وأخيرا، نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على التقرير الذي أعده بشأن هذا البند، والذي صدر باعتباره الوثيقة A/55/172 وAdd.1.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الجماعة الكاريبية. وعلى غرار السنوات المنصرمة، أعربت بلدان الجماعة الكاريبية عن اعتراضها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. وإننا نؤمن بشكل راسخ بأن مبادئ القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة، لا بد أن تحترم. ونحن من جانبنا ليست لدينا أي تشريعات أو إجراءات من شأنها أن تقوض سيادة أي دولة أو المصالح المشروعة لرعاياها.

والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، تمشيا مع سياستها القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، قد سعت، جماعة وفرادى، إلى تعزيز علاقاتها مع كوبا في محاولة لتحقيق اندماج كوبا اقتصاديا ضمن المنطقة دون الإقليمية، تدريجيا، من خلال التعاون والتجارة.

ولذلك، فمازلنا نعارض إطالة أمد السياسات التي من شأنها أن تثير التوتر المستمر في منطقة البحر الكاريبي، وتضع حواجز مصطنعة على طريق التعاون والتجارة في المنطقة. ونود أن نلمس تقدما في إنشاء نظام السلم والتعاون في البحر الكاريبي، ولهذا الغرض، نحث كلا من الطرفين على الشروع في عملية حوار بناءة من أجل وضع حد لسياسات المواجهة والاقصاء، بهدف تطبيع العلاقات.

وبالتالي، فإننا نؤيد العناصر الواردة في مشروع القرار المعروض على الجمعية، وسنصوت مؤيدين لاعتماده.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): للسنة التاسعة على التوالي تنظر الجمعية العامة في البند المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا“. وللسنة التاسعة على التوالي تصوت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤيدة إنهاء الحصار الأمريكي المفروض على كوبا، وتدعو الولايات المتحدة إلى احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وللسنة التاسعة أيضا تواصل الولايات المتحدة تجاهل إرادة المجتمع الدولي هذه، وتصر على حصارها الشامل على كوبا والمستمر منذ أكثر من أربعين عاما.

لقد أدى الحصار الشامل الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا إلى حصول كارثة إنسانية في هذا البلد الجميل والمسالم. فقد أعاق الحصار بصورة خطيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخلق معاناة غير مبررة لملايين الكوبيين، وولّد عقبات لا تحصى أمام التجارة الخارجية الكوبية، إضافة إلى آثاره الضارة على الشركاء التجاريين لكوبا. إن هذا الحصار هو انتهاك للحقوق الأساسية لشعب كوبا، وأولها الحق في الحياة، وهو عملية إبادة جماعية منظمة تستوجب معاقبة المسؤولين عنها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. ولشعب كوبا الحق في التعويض عن الأضرار التي سببها هذا الحصار غير المشروع. ويترافق مع هذا الحصار محاولات مستمرة من الولايات المتحدة للتدخل في شؤون كوبا الداخلية، وتنظيم وتشجيع وتمويل أعمال التخريب فيها، بهدف تقويض المجتمع الكوبي وتغيير نظامه السياسي.

ومن المثير للسخرية أن الولايات المتحدة تدعي أنها تعمل ذلك من أجل الديمقراطية، والجميع يعلم أن الولايات المتحدة كانت حليفة نظام باتيستا الدكتاتوري الذي قضت عليه الثورة الكوبية. وهي تريد أن تنصّب في كوبا باتيستا جديدا يأتمر بأوامرها، مثلما هي تفعل في أماكن أخرى من العالم، وتتحالف مع أكثر أنظمة الحكم تخلفا ودكتاتورية وأكثرها بدائية.

إن الحصار الأمريكي على كوبا والتدخل في شؤونها الداخلية هو نموذج لسياسة القوة والهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة في العلاقات الدولية. فالولايات المتحدة تطبق الآن عقوبات انفرادية ضد أكثر من سبعين بلدا، إضافة إلى العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على مجموعة أخرى من الدول تحت غطاء مجلس الأمن، ومنها العقوبات الشاملة المفروضة على بلدي العراق، والتي هي جريمة إبادة بشرية أودت حتى الآن بحياة ١,٥ مليون مدني عراقي، أغلبهم من الأطفال والنساء. وتصر الولايات المتحدة بدم بارد على استمرار قتل أطفال العراق، رغم أن تقارير وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان أكدت على أن هذه العقوبات هي عمل غير مشروع بموجب القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، وهي انتهاك صريح لمواد ميثاق الأمم المتحدة، وبالذات المادة الأولى، الفقرة ١، والفقرة ٢، والمادة الخامسة والخمسين، الفقرة (ج)، والمادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

إننا ندعو الولايات المتحدة إلى إعادة نظر جذرية في سياستها هذه، وندعوها إلى تغليب منطق العدل والقانون على سياسات القوة الرعناء، وأن ترفع حصارها اللاإنساني عن شعب كوبا وعن بقية الشعوب. ونأمل أن يكون مشروع القرار A/55/L.7، الذي نعتمده هذا اليوم هو النداء الأخير إلى الولايات المتحدة، وأن تكف بعده عن سياسات الغطرسة والحصار والتجويع والتدخل في شؤون الدول الأخرى.

السيد موسامبيشيني (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بوجود وزير خارجية كوبا في هذا الاجتماع. وإن وفد بلادي ممتن للغاية لأن الوزير تمكّن من إيجاد الوقت في جدوله المزدحم ليكون معنا اليوم. وإن وجوده مناسب لأننا نعالج المحنة والمعاناة اللتين تكبدهما الشعب الكوبي طوال الأربعين عاما الماضية. ويود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي ألقاه أمام هذه الجمعية.

وفي الوقت ذاته، يود وفد بلدي أن يشيد بالأمين العام على تقريره، الوارد في الوثيقتين A/55/172 وAdd.1، المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. ويشيد وفد بلدي على نحو مماثل بالوفد الكوبي على تقديم مشروع القرار A/55/L.7.

طوال السنوات الثماني المتتالية التي اتخذت فيها الجمعية العامة قرارا بشأن هذا البند، ظلت زامبيا تصوت دائما مؤيدة له. وسنصوت مرة أخرى في هذه الدورة مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا. ويرتكز قرارنا بالتصويت تأييدا على إيماننا الراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد زامبيا أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا خرق للقانون الدولي وانتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والأحكام المتجاوزة للولاية الوطنية في قانون هيلمز – بيرتون وداماتو تنتهك حرمة سلامة أراضي دول أخرى. وهي تعيق أيضا الملاحة الدولية وحرية التجارة، كما يجسدها القانون الأخير لمنظمة التجارة العالمية.

وإن حكومة بلدي قلقة إزاء الآثار الضارة للحصار على الشعب الكوبي، وخاصة الفئات الضعيفة منه، مثل الأطفال والنساء والمسنين. وبسبب خطورة الوضع ظلت الجمعية العامة تصر على اتخاذ قرارات تطالب برفع هذا الحصار الذي لا داعي له على كوبا. وترفض جمهورية زامبيا رفضا تاما تطبيق القوانين الوطنية على نحو يتجاوز الولاية الإقليمية، مثل قانون هيلمز – بيرتون، لأن مثل هذه القوانين تتجاهل مبادئ التساوي في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتقوم سياسة زامبيا الخارجية، ضمن أمور أخرى، على مبادئ التساوي في السيادة بين الدول وعدم التدخل والتعايش السلمي بين الدول. وفي هذا الإطار، أود أن أعلن أن زامبيا لم تسن أو تطبق قوانين محلية لها ولاية قضائية تتجاوز الحدود الوطنية تجاه أية دولة. وسوف تفي زامبيا دائما وبحسن نية بالالتزامات التي تضطلع بها في الاتفاقات والاتفاقيات الدولية.

ولكون زامبيا بلدا غير ساحلي وبلد عبور أيضا فإنها تستطيع أكثر من غيرها تقدر أهمية تشجيع حرية الملاحة والتجارة. ولقد أعادت زامبيا التأكيد مرارا على حق الدول غير الساحلية ودول العبور معا في إمكانية الوصول إلى البحر ومنه بجميع وسائل النقل، وفقا للقانون الدولي. وجمهورية زامبيا ملتزمة أيضا بتطوير التجارة المنظمة قانونا مع جميع بلدان العالم.

وبانتهاء الحرب الباردة، كان المجتمع الدولي متفائلا بأن يكون هناك حل لهذه المسائل. ومع ذلك، من المؤسف أن الظروف التي فرضت وجوده لا تزال سائدة تماما. ومما يقلقنا اليوم المحاولات الرامية إلى فرض شروط على مبادئ علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، بل وتقويضها.

ونظرا لإيماننا العميق بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، يدعو وفد بلدي إلى الإنهاء التام وغير المشروط للحصار المفروض على كوبا. ويسعدنا أن نسجل أن علاقاتنا بكوبا ترتكز على الاحترام المتبادل ومبدأ عدم تدخل

أي دولة في شؤون دولة أخرى. ويجب أن تكون هذه القيم الأساس الذي ترتكز وتبنى عليه العلاقات السليمة بين الدول.

السيد أباتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): لقد دعا قادة مجموعة الـ ٧٧، في أول مؤتمر قمة يعقدونه في هافانا في نيسان/أبريل الماضي، على نحو قاطع إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. ولهذا، فإنه من دواعي الشرف، بل والامتياز لي أن أضطلع بهذه الولاية الهامة، المتمثلة في أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال تأييدا لمشروع القرار A/55/L.7، المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''.

وقد اطلعنا على تقرير الأمين العام عن هذا البند. ومن المفيد أن نستخلص منه أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا إجراء من جانب واحد، وليست لآثاره خارج نطاق الولاية الإقليمية أية صلاحية في إطار القانون الدولي العام. وهناك ضرورة قصوى لإنهاء الحصار فورا للسماح للتجارة الدولية بالتدفق الحر.

وكان مؤتمر قمة بلدان الجنوب مدركا أن القوانين الوطنية لا تطبق خارج نطاق الولاية الإقليمية. ويشكل إعلان مؤتمر قمة الجنوب وبرنامج عمل هافانا، اللذان اعتمدهما زعماؤنا في مؤتمر القمة، الآن جزءا من وثائق جمعية الألفية. وأود أن اقتبس بعض الأقسام ذات الصلة من برنامج العمل:

> ''نشدد في إطار تعزيز علاقات الشمال والجنوب على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بإلغاء القوانين والأنظمة التي تتسبب في آثار ضارة تتجاوز حدود تلك البلدان، وغيرها من أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تتخذ من طرف واحد وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ نظام التجارة المتعددة الأطراف.
>
> ''ونعرب أيضا عن قلقنا العميق إزاء ما يترتب على الجزاءات الاقتصادية من آثار على السكان المدنيين والقدرة الإنمائية في البلدان المستهدفة ولذلك فإننا نحث المجتمع الدولي على استنفاد جميع الأساليب السلمية قبل اللجوء إلى الجزاءات، التي ينبغي ألا ينظر فيها إلا كملجأ أخير. ويجب ألا تُنشأ هذه الجزاءات عند اللزوم، إلا في انسجام كامل مع ميثاق الأمم المتحدة بأهداف بينة وإطار زمني واضح وأحكام تنص على المراجعة المنتظمة، وشروط دقيقة لرفعها وألا تستخدم مطلقا كشكل من أشكال العقاب أو الانتقام''. (A/55/74، المرفق الثاني، خامسا، الفقرتان ١٠ و ١١)

وأود أن أختتم بياني بأن أقتبس من النداء الصادر في هافانا عن بلدان مؤتمر قمة الجنوب عن هذه القضية، حيث أنه يركز باقتدار على المشكلة:

> ''نحن رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، المجتمعون هنا في هافانا في أول مؤتمر قمة تاريخي للجنوب، نعتبر أنه من واجبنا الأدبي والأخوي أن نوجه نداء مخلصا إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تنهي فورا الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا منذ عام ١٩٦٠.

”ونعتقد أيضا أن الحصار الاقتصادي، الذي طال أمده أكثر مما ينبغي، لا يخدم أي غرض إلا الإبقاء على التوتر بين بلدين متجاورين، وفرض صعوبات ومعاناة لا توصف على شعب كوبا، وبخاصة النساء والأطفال.

”ونحن مقتنعون بأن إحلال المزيد من الحوار والتعاون محل الحصار سيسهم إسهاما كبيرا لا في إزالة التوتر بينهما فحسب، بل وفي تعزيز التبادل المفيد وإقامة شراكة بين البلدين اللذين تربط بين مصيريهما روابط تاريخية وجغرافية.

”ولهذا، نحث حكومة الولايات المتحدة على إظهار الشهامة بالتلبية الإيجابية لهذا النداء“.

ويشرفني، باسم مجموعتنا، أن أؤيد مشروع القرار.

السيد فيدورتشنكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ننظر اليوم في بند هام جدا يتجاوز بكثير إطار العلاقات بين بلدين، هما الولايات المتحدة وكوبا، ويؤثر على المبادئ الأساسية لنظام العلاقات الدولية برمته. وقد نظرت الجمعية العامة طيلة ثمانية أعوام متعاقبة في قضية ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وهذا وحده دليل مقنع على تزايد معارضة المجتمع العالمي لهذه التدابير المتخذة من جانب واحد، والتي تعرقل تشكيل نظام قانوني عالمي يقوم على مبادئ العدل والقانون الدوليين.

وروسيا، مع دول أخرى، قد أعربت مرارا وتكرارا عن عدم موافقتها على جهود بعض الدوائر في الولايات المتحدة لتشديد نظام الجزاءات ضد كوبا، وممارسة الضغط على البلدان الثالثة وبعض المنظمات الدولية لكي تجبرها على الحد من تعاونها مع كوبا. وهذا يتنافى بوضوح مع قواعد القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد روسيا من جديد تأكيدا كاملا التزامها بالقرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والمعنون ”إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة“.

وينص الإعلان على أنه لا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على التزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا.

ونحن نؤيد النداء الموجه إلى جميع الدول بالامتناع عن اتخاذ أو تطبيق هذه التدابير القسرية الانفرادية، في مراوغة لمجلس الأمن. ونحث كذلك الدول التي لديها مثل هذا التشريع وهي تواصل تطبيقه، أن تتخذ الخطوات اللازمة لإبطاله أو إنهائه في أقرب وقت ممكن، وفقا لإجراءاتها الدستورية.

وترى روسيا أن الخطوات التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة مؤخرا لزيادة الاتصالات الإنسانية مع كوبا والتحرير الجزئي لعمليات توريد الأدوية والمواد الغذائية وتوسيع النطاق الجغرافي لرحلات الطيران المستأجرة بين البلدين تحركات في الاتجاه الصحيح.

ويحدونا الأمل في أن تمثل هذه التدابير، وإن كانت محدودة جدا وذات طابع انتقائي، بالاقتران مع القرار الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة بشأن الطفل الكوبي إليان غونزاليس البالغ من العمر ست سنوات، والذي أجبرته الظروف على المجيء إلى أراضي الولايات المتحدة، فسمحت بجمع شمله مع والده، بداية لعملية إعادة نظر بنَّاءة في سياستها تجاه كوبا لصالح تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وتحسين الحالة في المنطقة بشكل عام.

إن روسيا، التي تهتدي على نحو ثابت بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي، لتؤكد مجددا من جانبها عزمها على مواصلة تنمية علاقات تجارية واقتصادية طبيعية مع كوبا. وتقوم هذه العلاقات على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، ويجري الاضطلاع بها في إطار التقيد الدقيق بميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا، دون أي تمييز أو إضرار بالحقوق والمصالح المشروعة للأطراف المعنية.

السيد نجد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للأمين العام على التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ويضم هذا التقرير تجميعا قيِّما لآراء مجموعة واسعة من الحكومات ومن أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها. وإن تشديد التقرير على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما هو مبين بوضوح في مقدمته، يمثل بداية تلقى الترحيب ويكمن في لب المسألة برمتها.

إن آراء حكومة جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وضرورة وضع نهاية له معروفة تماما للجمعية العامة، وهي ترد لغرضنا الحالي في التقرير قيد النظر. ومع ذلك، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز الفحوى الأساسية لآرائنا ولأسترعي الانتباه إلى القضايا الرئيسية ذات الصلة. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع جميع القوانين والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقوانين المنظمة للتجارة الدولية والاتفاقيات ذات الصلة. وجميعنا في هذه الجمعية العامة، بغض النظر عما قد يوجد بيننا من اختلافات حول القضايا والمسائل الأخرى، نتفق فيما يبدو كمسألة مبدئية على أن النهوض بالتعاون الدولي والعلاقات الودية فيما بين الدول وتعزيز الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هي أمور تشكل المقصد الأساسي والجوهري من إنشاء هذه المنظمة العالمية. ولا حاجة لنا إلى التشديد على أن احترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتسوية السلمية للمنازعات، هي من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أصبح المجتمع الدولي يدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن الجهود المشتركة التي تبذل لحل التوترات وتعزيز العلاقات الودية فيما بين الدول على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مسالة حتمية لصون السلم والأمن ولتحقيق التنمية. وينبغي أن تكون النتيجة النهائية لقمة الألفية، وهي ماثلة في أذهاننا تذكرة حية لنا جميعا في هذا الصدد.

وفي الإطار العالمي الشامل الموجه إلى تهيئة بيئة دولية تفضي إلى تعزيز الحوار البناء والشراكة الحقيقية، يمثل اللجوء إلى استخدام تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب شذوذا، وهو بالتالي أمر غير مقبول للمجتمع الدولي. بل إن هناك قدرا هائلا من مبادئ ومعايير القانون الدولي التي تناهض هذه الممارسات، بما في ذلك المبادئ والمعايير الواردة، ضمن جملة أمور، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية، وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، والإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. ومما يدعو إلى الأسف ويثير القلق أيضا أن هذه الممارسات لم تتناقص بمرور الوقت، بل إنها تتزايد. ولا يوجد خلاف يذكر في صفوف المجتمع الدولي على أن هذه السياسات والتدابير تشكل عوائق كبرى تعرقل حرية التجارة والتمويل، وتحد من فرص

حصول البلدان على الموارد المالية، وبالتالي فإنها تمول دون تحقيق التعاون الاقتصادي والتنمية على مختلف الأصعدة. وبسبب هذه الآثار السلبية بالذات، أصبح يتعين على جميع البلدان أن تمتنع عن اللجوء إلى مثل هذه التدابير والإجراءات.

وثمة نقطة ذات صلة بهذا الموضوع، وهي أنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يرفض إصدار وتطبيق الإجراءات والقوانين واللوائح الأحادية الجانب التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتلحق الضرر بالسيادة وبالمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية للدول الأخرى، وكذلك بالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية. وعلاوة على ما لهذه التدابير والإجراءات من آثار سلبية على التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنها تحدث أيضا تأثيرا ضارا على الأنشطة الاجتماعية والإنسانية للبلد المستهدف، وبالتالي فإنها تعوق الإعمال الكامل لحقوق الإنسان لشعب ذلك البلد المستهدف.

وكما تدرج الجمعية العامة تمام الإدراك، فقد جرى التشديد على الحاجة الملحة إلى وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومأمون ومنصف وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به، في معظم قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل المالية والتجارية وفي الإعلانات والاستنتاجات النهائية ذات الصلة التي صدرت عن اجتماعات رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسنة بعد أخرى تؤيد الجمعية العامة بتوافق الآراء ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية مؤاتية تفضي إلى وجود مناخ إيجابي للاستثمار من شأنه أن يسهل الاندماج المفيد للبلدان النامية في النظم التجارية والمالية الدولية.

وقد طلبت هذه القرارات والإعلانات الجماعية، أيضا، ضمن أمور أخرى، إلى جميع البلدان أن تلغي جميع التدابير التي يمكن أن تعوق حرية المعاملات التجارية والمالية الدولية. وفي عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى داخل الأمم المتحدة، أكدت الدول الأعضاء على التزاماتها بتأييد وتوطيد النظام التجاري المتعدد الأطراف لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل البلدان والشعوب. وأود أيضا، بعد أن أثرتُ هذه النقطة، أن أسترعي انتباه هذه الهيئة إلى مبدأ أساسي آخر يحكم العلاقات بين الدول وتكوين المجتمع الدولي.

لا بد لنا جميعا من أن نحترم المبدأ القاضي بأن لكل دولة حقا لا ينكر في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي دون تدخل بأي شكل من الأشكال من جانب دولة أخرى. وحيث أن الهدف النهائي للجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية هو خلق صعوبات سياسية واقتصادية وعدم استقرار في البلدان المستهدفة، فإن جمهورية إيران الإسلامية، شأنها شأن أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، تدعو إلى رفع جميع أشكال الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا وإنهائه، وترى أن الخلافات بين الدول ينبغي أن تسوى بالطرق السلمية.

وفي هذا الصدد، وكما تدرك الجمعية، قد دعا رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين في أول قمة تاريخية لهم لبلدان الجنوب، عقدت في هافانا في نيسان/أبريل الماضي، إلى الإلغاء الفوري للحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا منذ عام ١٩٦٠، ووجهوا مناشدة في هذا الصدد.

وإذ يدرك وفدي، مثله مثل أعضاء مجموعة الـ ٧٧ الآخرين، الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تواجهها الأمة الكوبية نتيجة للحصار، فإنه يعتقد أنه لا يحقق سوى غرض واحد وهو الإبقاء على التوتر بين البلدين المتجاورين، ويود وفدي أن يقدم دعمه مرة أخرى لأي

خطوة ترى الجمعية العامة اتخاذها لتسوية هذه المسألة قيد النظر، من خلال الوسائل السلمية وعلى أساس إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

السيد أوريب (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أقف صباح هذا اليوم لكي أتكلم بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. وموقف حكومتي بشأن هذا الموضوع معروف جيدا، إلا إنني أود أن أكرر اعتراض ناميبيا - بل واعتراضها الشديد - على استمرار توسيع نطاق الحصار التجاري والمالي خارج الولاية الإقليمية الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على شعب كوبا منذ عام ١٩٦٠.

وقد دعت ناميبيا، في الماضي، مرارا إلى وضع حد لهذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن قانون هيلمز - بيرتون وتشريع داماتو يشكلان انتهاكا للقانون الدولي ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك، أن هذه التدابير تتعارض مع مبادئ التعاون والتعايش السلمي بين الدول وتشكل عائقا لحرية التجارة الدولية، وخاصة في عصر العولمة هذا. ولذلك فإنني أكرر دعوة ناميبيا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ترفع على الفور هذا الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

إذ ما برح هذا الحصار يقوض بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا وسعيها. فنتيجة لهذا الحصار، تجد كوبا أن من الصعب عليها على نحو مطرد، إن لم يكن من المستحيل، شراء احتياجاتها من الأغذية والأدوية والوقود والمواد الأولية، الضرورية لمد شعب كوبا بأسباب الحياة. ولا ينبغي للعالم أن يبقى لا مباليا وهو يشاهد هذا الظلم الفادح، الذي ينزل معاناة لا توصف بشعب كوبا، ولا سيما للنساء والأطفال. ويسعد ناميبيا في هذا الصدد، أن المجتمع الدولي قد رفض مرارا وتكرارا هذه السياسة العدائية التي تمارسها أقوى دولة في العالم ضد دولة صغيرة نامية.

وفي هذا السياق، وجهت مجموعة الـ ٧٧ والصين في مؤتمر قمة بلدان الجنوب، المقصود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في هافانا بكوبا، مناشدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تدعوها فيها إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وفي هذا النداء أكدت المجموعة اقتناعها:

> ''بأن الاستعاضة عن الحصار بالمزيد من الحوار والتعاون، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا لا في إزالة التوتر بينهما فحسب، بل وفي تعزيز التبادل المقيد وإقامة شراكة بين البلدين اللذين تربط بين مصيرهما روابط التاريخ والجغرافيا''.

وتتمتع ناميبيا بعلاقات ثنائية ممتازة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. ومن ثم فإننا نرى أن الرفع الفوري لهذا الحصار لن يعود بالفائدة على شعب كوبا فحسب، وإنما يعود بالفائدة أيضا على شعب الولايات المتحدة الأمريكية. ولكل هذه الأسباب ستصوت ناميبيا مرة أخرى مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.7، الذي عرضه في وقت سابق وزير خارجية جمهورية كوبا، معالي السيد فيليب بيريز روكي. ونحن نهنئه ونهنئ حكومته كما نهنئ شعب كوبا على شجاعتهم وحنكتهم في مواجهة هذه الصعاب الهائلة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): على مدى ثمانية أعوام متعاقبة، تعتمد الجمعية العامة قرارا يكرر التأكيد على مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في

الشؤون الداخلية للبلدان وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، مناشدة كل الدول بأن تنفذ التزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي وأن تتحاشى صوغ وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع المبادئ المشار إليها آنفا. وهذه دعوة عادلة من جانب المجتمع الدولي تستحق أن تلقى آذانا صاغية وأن تنفذ من جانب البلد المعني.

لقد دام الحصار التجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا على مدى عقود وتسبب في مصاعب جسيمة للشعب الكوبي في جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثر هذا الحصار تأثيرا خطيرا على الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر وتحسين مستوى حياة الناس، كما أضر ضررا خطيرا بصحة ورفاه النساء والأطفال. وهو أمر يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

والقوانين التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، التي نفذت لغرض الحظر، ألحقت ضررا أيضا بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين كوبا والبلدان الأخرى، ومن ثم هددت بالخطر حقوقها المشروعة ومصالحها. وهذا أمر يبعث لدينا قلقا بالغا. وتعتقد الحكومة الصينية على الدوام أن من حق البلدان أن تختار نظمها الاجتماعية والأيديولوجية، ومسار التنمية الخاص بها وفقا لظروفها. وليس من حق بلد آخر أن يتدخل في هذا الصدد.

إن اللجوء إلى الحصار الاقتصادي والتجاري لإجبار بلدان أخرى على ترك خياراتها المستقلة من أجل التنمية ولتدمير حكوماتها في واقع الأمر، يشكل انتهاكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. ومن ثم ينبغي أن يدين المجتمع الدولي هذا التصرف.

إن الجمعية العامة ظلت لسنوات عديدة متعاقبة تعتمد قرارا بعد آخر تطلب فيها إلى جميع الدول أن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتحث الدول على ألا تطبق القوانين والتدابير التي تهدد الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان الأخرى وتحث الدول التي لا تزال تطبق هذه القوانين والتدابير على أن تتخذ الخطوات الضرورية لإلغائها أو إبطالها.

ومن المؤسف أنه على خلاف إرادة المجتمع الدولي تصر الولايات المتحدة الأمريكية بعناد على عدم التخلي عن هذه الممارسات. ومن الواضح من الإجابات التي تلقاها الأمين العام من الحكومات، ومن بيانات الدول الأعضاء بشأن هذا البند أن المجتمع الدولي يأمل بإخلاص أن يتخلى البلد المعني عن هذه الممارسة العتيقة المتمثلة في فرض الحصار الاقتصادي، وأن يرجع إلى المشاركة بدلا من العزلة وإلى الحوار بدلا من المواجهة وأن يسوي نزاعاته مع البلدان الأخرى بالحوار البنّاء والمفاوضات.

ونلاحظ أن الولايات المتحدة خففت مؤخرا الحصار الذي فرضته على كوبا فيما يتعلق بالدواء والغذاء. ولكن، قال وزير الشؤون الخارجية لكوبا، رغم أن الولايات المتحدة اتخذت خطوات محددة لتخفيف الحصار فإن الحصار في مجموعه لا يزال قائما.

وبغية وضع حد مبكر لمعاناة الشعب الكوبي وتحقيق التقدم دون تدخل في التبادل الاقتصادي والتجاري العادي بين كوبا والبلدان الأخرى، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده في هذا الصدد. ونأمل أن تتبع الولايات المتحدة هذا الاتجاه التاريخي فتتخلى عن عقلية الحرب الباردة وتنفذ القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وترفع بالكامل في أقرب وقت ممكن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على كوبا.

والوفد الصيني يؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/55/L.7.

السيد جوكانيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب في هذه القاعة، بحضور وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كوبا معالي السيد فيليب بيريز روك.

إذا كنا نرحب بهذه الفرصة لتناول المسألة المعقدة المعروضة على الجمعية العامة، فإننا نشعر بالأسف لأن جميع جهودنا الماضية، بما في ذلك القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة، لم تنجح في التغلب على هذه المشكلة. وزمبابوي، كبلد صديق لكوبا يلتزم بقوة بالقانون الدولي، تأسف زمبابوي لأن شعب كوبا، منذ أكثر من ٣٠ عاما، يعاني أمام أعين المجتمع الدولي من حصار فرض عليه على نحو انفرادي بما يتناقض مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وإن زمبابوي ستتخذ نفس هذا الموقف إذا ما فرضت أية تدابير انفرادية ضد الولايات المتحدة أو أي بلد آخر.

إن أشكال الحصار التي تتخطى الحدود الوطنية تسعى إلى معاقبة أصدقاء كوبا وشركائها التجاريين لمساعدتهم ذلك البلد الجزري الصغير أو القيام بأعمال تجارية فيه. ومن المؤكد أن المجتمع الدولي لن يقف موقف المتفرج في الوقت الذي تتقوض فيه أسس وركائز التعاون الدولي والتعددية. وفي كل مرة يغلق فيها المجتمع الدولي أعينه عن محاولات وطء المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي بالأقدام فإنه يحط من قدر ميثاق الأمم المتحدة ويجرده من صفاته ويهزأ به. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض رفضا قاطعا فرض العقوبات بهذه الطريقة وفي هذه الحالة الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك نعتقد أن هذه الهيئة لديها القدرة لا لمساعدة البلدان الضحايا فحسب ولكن أيضا للدفاع عن مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

وزمبابوي، شأنها في ذلك شأن جميع المتكلمين من قبل ستصوت اليوم لصالح مشروع القرار A/55/L.7 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونثق في أن الآخرين سيحذون حذونا حتى يمكن أن نعطي لمشروع القرار الدعم المدوي الذي يستحقه. وهذا يتمشى مع المبادئ التي تجمعنا معا كدول ذات سيادة في هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/55/L.7. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت أود أن أذكِّر الوفود بأن البيانات الخاصة بتعليل التصويت محددة بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيهوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): سيصوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/55/L.7 بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. إن كوستاريكا تدين الفرض الأحادي غير العادل للتدابير الاقتصادية على الشعب الكوبي. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وما يسمى بقانون هيلمس - بيرتون، ينتهك على نحو واضح القانون الدولي العام ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

ويرى وفدي أنه ينبغي أن يوافق المجتمع الدولي كله على جميع نظم الجزاءات من خلال أجهزة تمثيلية متعددة الأطراف ومخولة للقيام بهذا العمل. ولذلك فإننا نرفض فرض جزاءات انفرادية، كما نرفض تطبيق تشريعات وطنية فيما وراء الحدود بما ينتهك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتعرب حكومة كوستاريكا عن أسفها للأضرار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ألحقها الحصار

بالشعب الكوبي. ومما لا شك فيه أن هذا الحصار أضرّ بالحالة الصحية والغذائية للشعب الكوبي لأنه منع من استيراد الدواء والغذاء والإمدادات والمعدات الطبية. ونأسف أيضا لأن هذه التدابير التي استمرت أكثر من ٤٠ عاما عرقلت النمو الاقتصادي لكوبا وأوصلتها إلى حالة من التخلف يصعب علاجها. وتثق كوستاريكا في أن رفع الجزاءات المفروضة على كوبا هو أفضل طريق لتعزيز الحوار والنهوض بحرية التجارة والاتصال والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكوبي.

ونرى أن من الضروري أن تندمج كوبا على نحو كامل في الأسواق العالمية حتى يمكنها أن تحقق أكبر قدر من التنمية لصالح شعبها.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع القرار المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي – بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة فضلا عن أيسلندا أحد بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا هي في جوهرها مسألة ثنائية. بيد أن الاتحاد الأوروبي أوضح أيضا معارضته لتمديد نطاق الحصار الذي تتجاوز به الولايات المتحدة الأمريكية حدودها الإقليمية، بالشكل المنصوص عليه في قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ نظاما وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين للولاية القضائية للاتحاد الأوروبي من آثار قانون هيلمز – بيرتون التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وتتوخى هذه الأحكام الأوروبية منع الامتثال ضمن نطاق الاتحاد لذلك التشريع الصادر في الولايات المتحدة.

في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، في مؤتمر قمة معقود في لندن، اتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على مجموعة تدابير، من بينها تنازلات متعلقة بالبابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، في التزام من حكومة الولايات المتحدة بعدم اعتماد تشريعات من هذا القبيل تتجاوز في آثارها حدودها الإقليمية في المستقبل، و ''تفاهم حول نظم تعزيز حماية الاستثمارات''. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن حكومة الولايات المتحدة لم تف حتى الآن بتلك الالتزامات. ونهيب بحكومة الولايات المتحدة أن تفعل ذلك، لأنه سيمثل في رأينا خطوة هامة صوب حل هذا النزاع.

وأود أن أشير أيضا إلى الموقف المشترك الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وأؤكد من جديد أن هدف الاتحاد الرئيسي في علاقاته بكوبا يتمثل في تشجيع الأخذ بعملية للتحول التدريجي السلمي إلى الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فضلا عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنهوض بمستويات معيشة الشعب الكوبي. وفي هذا الصدد، يسلم الاتحاد الأوروبي بأن بعض التقدم قد تم إحرازه في الأعوام الأخيرة، غير أن القلق ما زال يساوره من جراء الحالة الاقتصادية والسياسية في كوبا. وهو لذلك يأمل في تحقيق تحسن كبير ودائم في الحالة، لا سيما فيما يتعلق بالمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مسؤولية السلطات الكوبية إزاء حقوق الإنسان، من قبيل الحقوق المدنية والسياسية، ويحثها في هذا الصدد على إطلاق سراح جميع سجناء الضمير وإدماجهم التام في المجتمع. ونناشد السلطات الكوبية أن تتعاون تعاونا كاملا مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ومن دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ مواصلة كوبا القيام بنشاطها الشديد في مختلف المحافل الدولية والإقليمية. ويسلم الاتحاد بأن الحكومة الكوبية اتخذت بعض خطوات لتحسين اندماجها الاقتصادي ضمن المنطقة. ويشير الاتحاد إلى ضرورة انفتاح الاقتصاد الكوبي على العالم الخارجي بشكل مطرد وغير قابل للارتداد. ويكرر الإعراب عن رغبته في أن يكون شريكا لكوبا في هذه العملية.

ختاما، يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع القلق النتائج التي توصلت إليها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على أرض الواقع، ويأسف للآثار الضارة والمأساوية في كثير من الأحيان الناجمة عن الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على السكان الكوبيين، خاصة النساء والأطفال.

لهذه الأسباب جميعا، سوف تصوت بلدان الاتحاد الأوروبي بالإجماع تأييدا لمشروع القرار.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن معارضتها لمشروع القرار الطائش هذا. فقرار الولايات المتحدة مواصلة فرض حظر تجاري على حكومة كوبا هو أمر من أمور السياسة التجارية الثنائية الصرفة وليس من المسائل التي يليق النظر فيها في نطاق الجمعية العامة أو من جانبها. أما الزعم الذي ينطوي عليه مشروع القرار من أن الولايات المتحدة تحظر على الآخرين الاتجار مع كوبا فلا يعدو أن يكون خطأ بينا. فالدول ذات السيادة تقرر لنفسها أي دول أخرى تريد أن يكون لها تبادل تجاري معها. ونظرا للسياسات والأعمال القمعية التي تنتهجها حكومة كاسترو ذاتها، ارتأت الولايات المتحدة ألا تتاجر مع كوبا.

لقد فرضت الولايات المتحدة وتواصل فرض حظر على التبادل التجاري الاقتصادي الثنائي كعنصر من سياسة للترويج للديمقراطية في كوبا. وإدارة كلينتون، رغم إبقائها على الحظر التجاري الثنائي، تحركت صوب توسيع الاتصالات على الصعيد الشعبي بدرجة ملحوظة مع الشعب الكوبي، وزيادة التحويلات النقدية، والمساعدة على تعزيز نمو المنظمات غير الحكومية المتمتعة حقا بالاستقلال عن حكومة كوبا. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وقع الرئيس كلينتون قانونا يبيح بيع الأغذية لكوبا.

وقد اتسم تقديم المساعدات الإنسانية لكوبا بالسخاء المفرط من جانب الشعب الأمريكي. ويقدر أن ما يقرب من بليون دولار من التحويلات النقدية المباشرة وما قيمته ٣٥٠ مليون دولار من المنح الإنسانية أرسلت العام الماضي من أشخاص في الولايات المتحدة إلى أشخاص في كوبا. وهذا رقم كبير في بلد يقدر ناتجه المحلي الإجمالي بنحو ١٢ بليون دولار سنويا. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز التحول إلى شكل من أشكال الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، والمساعدة على إيجاد مجتمع مدني مزدهر، وتوفير سبل تحقيق الرخاء الاقتصادي الذي تؤدي السياسات الاقتصادية المدمرة التي تنتهجها الحكومة الكوبية إلى حرمان الشعب الكوبي منه.

وتحتج السلطات الكوبية بأن حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الكوبي، أو بالأحرى الحرمان من هذه الحقوق، أمر لا يعني أحدا سواها. وحكومتي لا توافق على ذلك، ويتمثل الأساس المنطقي الذي ننطلق منه، استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن انتهاكات حقوق الإنسان في دولة

من الدول هي أمر يعني المجتمع الدولي برمته. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة في أعقاب حملة قمع جديدة قامت بها الشرطة السرية الكوبية، وتمخضت عن احتجاز ما يزيد على ٥٠ فردا دون توجيه أية تهم إليهم، وكل ذنبهم أنهم يعارضون النظام الكوبي المستبد.

والأحرى بالمجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، أن يوجه تركيزه إلى أزمة حقوق الإنسان المستمرة في كوبا، بدلا من التركيز على الجوانب الثنائية في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتيسير التحول السلمي إلى الديمقراطية في كوبا. ومشروع القرار هذا لا يؤدي إلا إلى تشتيت انتباه المجتمع الدولي؛ بل أسوأ من ذلك قد يشجع السلطات الكوبية على الإمعان في سياساتها غير الحكيمة إلى حد مفجع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت. والآن تبت الجمعية في مشروع القرار A/55/L.7.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، اريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي،

فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

السلفادور، لاتفيا، المغرب، نيكاراغوا.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.7 بأغلبية ١٦٧ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٥/٢٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت على القرار الذي اعتمد الآن. وأذكّرالوفود بأن تعليل التصويت محدد بعشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد موسى (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): يتشرف وفدي بالكلام باسم بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - والبلدين المنتسبين بوليفيا وشيلي. وقد صوتنا كعادتنا في السنوات السابقة، لصالح القرار الذي اعتمدته الجمعية الآن.

إن المنازعات بين الدول يجب أن تحل بالوسائل السلمية. أما التدابير القسرية كالجزاءات أو الحصار فهي تشكل الاستثناء من هذه القاعدة العامة. وينبغي عدم اللجوء إلى تلك التدابير إلا عندما تستنفد كل الوسائل الأخرى، وعلى أي حال ينبغي أن تستند بشدة إلى القانون الدولي. أما تطبيق التشريعات المحلية خارج الحدود فيتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وضمان الأولوية لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نُظم الجزاءات والحصار المخالفة للقانون الدولي تتسبب في تفاقم التوترات. وإذا كان لها تأثير على مصالح دول ثالثة، كما هو الحال في هذه القضية، فإن المجتمع الدولي لديه مبرر أكبر للقلق. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن رفض الجمعية العامة له، قد رفض في سلسلة من المحافل الدولية كمنظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة الاسباني الأمريكي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. كما أن الحصار لا يتفق والالتزامات القانونية لأعضاء منظمة التجارة العالمية.

إن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة له تضيف صوتها إلى شبه الإجماع من المجتمع الدولي على رفض هذه التدابير الأحادية. ولا نرى فيما هو أبعد من الجوانب القانونية، أن هذه التدابير يمكن أن تسهم في إعادة الاندماج الكامل لكوبا في منظومة البلدان الأمريكية.

السيد هونغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترى الحكومة النرويجية أن التمييز واضح بين التدابير الأحادية والجزاءات المعتمدة من المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة.

ونحن نرى أنه لا يجوز لأي دولة أن تفرض تشريعاتها على بلدان ثالثة. ولهذا صوتت النرويج هذا العام أيضا لصالح القرار الذي اعتمد الآن.

وهذا لا يعني أن النرويج لا تود أن ترى بعض التغييرات في سلوك كوبا إزاء حقوق الإنسان. غير أننا لا نعتبر العُزلة من خلال تدابير أحادية، كالحظر الذي هو قيد المناقشة، ردا مناسبا على الأحوال والتطورات في كوبا. وترى النرويج أن من الممكن تحقيق المزيد عن طريق الحوار البنّاء الذي لا يستثني أي موضوع. ولقد اشتركنا في حوار

من هذا القبيل خلال السنوات القليلة الماضية، حوار يركِّز على حقوق الإنسان، ونرغب في مواصلة ذلك الحوار.

السيد كيتاغاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشاطر اليابان الوفود الكثيرة قلقها اليوم إزاء تطبيق القوانين خارج ولاية الدولة كالتطبيق الناشئ عن قانون هيلمز – بيرتون في الولايات المتحدة.

وقد تابعت حكومتي عن كثب تنفيذ القرار والظروف المحيطة به، وشواغلها ظلت دون تغيير. ولهذا صوت وفدي لصالح مشروع القرار A/55/L.7.

وبينما تؤيد اليابان مشروع القرار فإن لها بعض التساؤلات عما إذا كانت الجمعية العامة هي في الواقع أنسب محفل لمعالجة القضية البالغة التعقيد المتعلقة بالحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فاليابان ترى أن من المستصوب أن يلتمس البلَدان حلا عن طريق الحوار الثنائي، ومن ثم تدعوهما إلى تعزيز جهودهما لبلوغ تلك الغاية.

أغتنم هذه المناسبة للإشارة إلى حالة حقوق الإنسان في كوبا. إن الأنشطة السياسية وحرية إنشاء الجمعيات والرابطات وحرية التعبير تظل مقيّدة، ولا يكاد يبدو أي تقدم أساسي نحو الديمقراطية أو كفالة احترام حقوق الأفراد. وتظل اليابان قلقة من الحالة الراهنة ويظل أملها وطيدا في أن تتحسن.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالانكليزية): تعارض كندا الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا باعتباره تدبيرا أحاديا وترى أن امتداد آثاره خارج ولاية البلد أمر مرفوض في إطار القانون الدولي. ثم إن الحظر أعقب آثارا إنسانية قاسية على سكان كوبا المدنيين. ولهذه الأسباب صوتت كندا لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم.

وكندا بهذا العمل تود إعادة تأكيد موقفها بأن على الحكومة الكوبية ذاتها أن تتصدى لمسؤوليتها عن الظروف الصعبة التي يشهدها شعبها.

السيد ستيوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): صوتت استراليا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.7. وتشاطر استراليا الجميع القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوبا، ولكننا لا نعتبر أن عزل كوبا عن طريق الجزاءات الاقتصادية وسيلة فعالة لإعمال حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي.

وقد دأبت استراليا على الإعراب عن موقفها من حيث المبدأ إزاء سن وتطبيق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقوانين وتدابير لها تأثير خارج حدودها يمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص تابعين لولايتها، كما يمس بحرية التجارة والملاحة.

وترى استراليا أن هذه القوانين والتدابير لا تبررها مبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية الأصولية. ويساور استراليا قلق إزاء الجوانب الأحادية لتطبيق قانون هيلمز بيرتون الصادر في عام ١٩٩٦ خارج الحدود بما يدون ويوسع الحظر باستهداف المستثمرين الأجانب في كوبا.

ولهذه الأسباب صوتت استراليا مرة أخرى لصالح القرار المقدم في إطار هذا البند.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت.

هل أعتبر أن الجمعية ترغب في إنهاء نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن عن الإضافات التالية إلى برنامج العمل.

ستنظر الجمعية العامة صباح الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في البند ١٨ من جدول الأعمال المعنون ''تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة''، باعتباره البند الثاني في الجلسة. وفي إطار نظرها في هذا البند المدرج في جدول الأعمال، ستبت الجمعية في مشروع المقرر A/55/L.4.

وستنظر الجمعية العامة صباح الثلاثاء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في البند ٤٧ من جدول الأعمال، المعنون ''تقديم المساعدة في إزالة الألغام''. وقائمة المتكلمين في البند ٤٧ من جدول الأعمال مفتوحة الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.